

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون

الجلسة ٥٩

الخميس، ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد إيسي (كوت ديفوار)

وقد أبلغت الأمانة العامة الرئيس بأن عدة دول أفريقية - وهي بوركينا فاسو، وتوغو، والسنغال، والسودان - تعتزم أن تتقدم بمرشحين. لذلك سيكون هناك أربعة مرشحين على الأقل لمقعد واحد.

أما مجموعة دول أوروبا الشرقية فقد اتفقت على أن تقوم بولندا باقتراح مرشح لمقعد واحد.

ومجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى اتفقت على قيام اليونان وألمانيا بالتقدم بمرشحين اثنين. كذلك فإن الولايات المتحدة تعتزم التقدم بمرشح. إذن، يوجد ثلاثة مرشحين لمقعدين.

وقد التمس الرئيس، بموجب رسالة مؤرخة ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، مساعدة رئيسي مجموعة الدول الأفريقية ومجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى في التوصل إلى ترشيحات متفق عليها. وللأسف فإن الحالة لاتزال على ما كانت عليه من قبل.

لذلك يعتزم الرئيس عقد جلسة عامة للجمعية العامة يوم الثلاثاء، ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، ظهرا، لكي تختار الجمعية العامة، بالاقتراع السري، بلدا من

نظرا لغياب الرئيس تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد بيغمان (هولندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠.

برنامج العمل

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أن أبلغ الجمعية بإعلانين.

الأول يتعلق بالبند الفرعي (ي) من البند ١٧ من جدول الأعمال، المعنون "تعيين أعضاء في وحدة التفتيش المشتركة". يعرف الأعضاء أن الجمعية العامة ستعين في دورتها التاسعة والأربعين ٤ أعضاء في وحدة التفتيش المشتركة لملء الشواغر المترتبة عن انتهاء مدد السادة تونزالا كابونغو، من زائير، والسيد أندريج ابرازفسكي، من بولندا، والسيدة إريكا - آيرين ديس، من اليونان، والسيد ريتشارد هينس، من الولايات المتحدة الأمريكية، في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة. وعندما ترد نجمة (*) بعد نتيجة تصويت مسجل وأو تصويت ببناءً الأسماء، فيرجى الرجوع إلى مرفق المحضر.

الهام في استضافة المؤتمر، والى الأمانة العامة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية على جهودها الدؤوبة نيابة عن جميع المعنيين بالأنشطة السكانية.

إن من أهم منجزات المؤتمر قبول نهج جديد تجاه قضايا السكان. وهذا النهج يعترف بأن التنمية الاجتماعية والاقتصادية - وليس التمسك بأهداف ديموغرافية صارمة - تكتسي أهمية أساسية في تحقيق التوازن بين سكان كوكبنا ومطالبهم من نظم العالم الايكولوجية. ومن الأساسي في هذا النهج الاعتراف بأن تمكين المرأة، عن طريق التعليم وتوليد الدخل وتحسين الخدمات الصحية، يشكل مفتاح عملية التنمية.

وقد التزمت البلدان بتخفيض معدلات وفيات الرضع والأمهات، وضمان تكافؤ فرص التعليم بالنسبة للبنات، وتوجيه المزيد من الاهتمام لاحتياجات الصحة الإنجابية للمراهقات، وتسهيل الوصول الى العناية الصحية وتوفرها بما في ذلك خدمات العناية الصحية الإنجابية. وقد ركز مؤتمر القاهرة تركيزا جديدا على الصحة الإنجابية والصحة الجنسية والحقوق الإنجابية، خاصة للنساء، بإتاحة خيارات أكبر للنساء في مجال تنظيم حجم أسرهن.

ولقد تحقق توافق آراء لم يسبق له مثيل بالنسبة للهجرة الدولية، التي عولجت بطريقة شاملة ومتوازنة مع التأكيد على التعاون بين البلدان الممتلئة وبلدان المنشأ. وبرنامج العمل يقدم بيانا قويا في تأييد لم شمل الأسر ويربط مباشرة بين الإدارة الطويلة الأجل للهجرة الدولية وضمان أن يكون خيار البقاء في البلد الذي ينتمي اليه الشخص خيارا ناجعا. ونحيط علما بالدعوة أثناء انعقاد مؤتمر القاهرة الى عقد مؤتمر دولي معني بالهجرة والتنمية. ونؤمن بأن مؤتمرا كهذا يمكن أن يفيد في زيادة التقدم المحرز بشأن قضايا الهجرة خلال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. بيد أننا لا نرغب في عقد مؤتمر لمجرد عقد مؤتمر. إننا سنؤيد مثل هذه المبادرة إذا كنا مقتنعين بأنها ستؤدي الى بناء وتعزيز توافق الآراء الذي تحقق في القاهرة بشأن موضوع الهجرة. وأحد الشروط المسبقة الضرورية لذلك، في نظر كندا، هو وجود اتفاق عريض، قبل عقد المؤتمر، على أهدافه وأعماله. ونحن بالطبع على استعداد للعمل مع البلدان الأخرى لتحضير الأساس اللازم للمؤتمر.

افريقيا وبلدين من مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى حيث سيطلب منها التقدم بترشيحات للتعين في وحدة التفتيش المشتركة. وإذا تم التوصل الى الاتفاق قبل التصويت، فسنبليغ الرئيس الجمعية العامة بذلك.

والإعلان الثاني يتصل بالبند ٣٧ من جدول الأعمال، المعنون "تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة"، الذي سيناقش يوم الأربعاء، ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر.

يتذكر الأعضاء أن الجمعية العامة في الجلسة العامة الخامسة والثمانين لدورتها الثامنة والأربعين المعقودة بتاريخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ اتخذت القرار ١٦٢/٤٨ بشأن "تدابير أخرى لإعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما".

ووفقا للأحكام الواردة في المرفق الثاني من القرار ١٦٢/٤٨، طلبت من السيد أرنست سوشاريبا ممثل النمسا أن يكون منسقا للمشاورات غير الرسمية بشأن البند ٣٧ وجميع بنوده الفرعية. وفي هذا الصدد، سيعلم عن موعد ومكان انعقاد المشاورات غير الرسمية في اليومية حسب النظام المعمول به.

البند ١٥٨ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية: تقرير المؤتمر (A/CONF.171/13 و Add.1)

السيد كارسفارد (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
ترحب كندا بالاختتام الناجح للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية واعتماد برنامج عمله الواسع النطاق. إن توافق الآراء الذي توصل إليه أكثر من ١٨٠ وفدا من الوفود التي تمثل مناطق متنوعة وديانات متنوعة وثقافات متنوعة ونظما سياسية متنوعة من جميع أرجاء العالم، يعتبر رائعا بصفة خاصة حيث أنه يتناول موضوعات حساسة بل ومثيرة للجدل أحيانا، موضوعات تدخل في صميم العلاقات الإنسانية.

ونود بوجه خاص أن نوجه الشكر لحكومة جمهورية مصر العربية وشعبها على كرم ضيافتهما وإسهامهما

"وفي توفير التنسيق والتوجيه على نطاق المنظومة في رصد تنفيذ برنامج العمل".
(A/CONF.171/13، الفقرة ١٦-٢٣)
وتذكر الوثيقة لاحقا أن هذا النهج ينبغي أن يبدأ باستعراض

"أدوار الهيئات الحكومية الدولية والأجهزة ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، التي تعالج مسائل السكان والتنمية، ومسؤوليات تلك الهيئات والأجهزة، وولاياتها، وميزاتها النسبية". (A/CONF.171/13، الفقرة ١٦-٢٥)

إن هناك ما لا يقل عن ٢٣ وحدة، وهيئة، ومنظمة داخل منظومة الأمم المتحدة، تعني بمجموعة عريضة من الأنشطة السكانية التي يعالجها برنامج العمل. ومن شأن ذلك أن يدل على مدى الاعتراف بمسائل السكان داخل منظومة الأمم المتحدة باعتبارها مسائل متداخلة. ولكنه يدل أيضا على الحجم الحقيقي لتحدي التنسيق الضخم الذي يواجهها. ومن الأهمية بمكان كفاءة تنسيق التوصيات عن المتابعة المؤسسية لأعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية مع الأنشطة التي تلحظها خطة للتنمية. وينبغي لدورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي التي تعقد على مستوى رفيع أن تتقدم بتوجيهات واضحة تتعلق بالآليات الفعالة والواقعية لتنفيذ الأهداف المقررة في هذا المؤتمر وفي المؤتمرات الأخرى، كما هو وارد في الفقرة ٣٤ من تقرير الأمين العام عن خطة للتنمية (A/49/665). وفي هذا الصدد، ينبغي للنتائج الأولية لتطوير إطار مشترك أن تسترعي إليها عناية دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي التي ستعقد على مستوى رفيع في عام ١٩٩٥.

وفي حين ينبغي لجميع أجهزة الأمم المتحدة، ووكالاتها المتخصصة، ومنظمات الأمم المتحدة ذات الصلة أن تستعرض البرامج والاستراتيجيات الخاصة بها في سياق برنامج العمل، ينبغي لنا ألا ننظر في إحداث أية تغييرات رئيسية في المسؤوليات قبل إجراء استعراض فعلي للولايات والمزايا المقارنة التي يتوخاها ويؤيدها برنامج العمل نفسه بقوة. علاوة على ذلك، أن استعراض ولاية لجنة السكان باعتبارها هيئة حكومية دولية ينبغي أن يتضمن نهجا أوسع نطاقا من حيث السياسة العامة بحيث يتجلى فيها نطاق برنامج العمل.

وفضلا عن ذلك، نحيط علما بأن الاقتراح بعقد مؤتمر مماثل بشأن قضايا الهجرة، عملا بقرار الجمعية العامة ١١٣/٤٨، قد جرت مناقشته. ونحث بقوة على دمج هاتين المبادرتين المتداخلتين. إن المجتمع الدولي ينبغي، في رأينا، أن ينظر في اقتراح واحد فقط لعقد مؤتمر دولي معني بالهجرة. وإننا نؤمن بأن الإطار السليم للقيام بذلك هو النظر في الاقتراح المنبثق عن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

(تكلم بالفرنسية)

إن العملية المؤدية للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، والمؤتمر ذاته، وفرا نموذجا لمشاركة المجموعات غير الحكومية والمتخصصين في استنباط نهج دولية بخصوص تحديات عالمية. وإن الأهمية المتزايدة للشراكة غير الحكومية في وضع وتنفيذ برامج السكان مترسخة في برنامج العمل.

إن برنامج العمل يشكل رسما هندسيا دوليا للعمل بشأن مجموعة واسعة من المسائل ذات الصلة، بما في ذلك معدلات النمو السكاني، والصحة الإنجابية، والهجرة الدولية والبيئة. فمجال الوثيقة، ودرجة توافق الآراء الذي تم التوصل إليه، والتحديات الملحة التي يجري التصدي لها أمور تتطلب منا أن نترجم التوصيات الصادرة عن مؤتمر القاهرة الى أعمال ونتائج.

خلال مرحلة التحضير للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية علقت كندا أهمية خاصة على جوانب متابعة برنامج العمل. ولقد سررنا لتمكنا من ترؤس فريق عامل للمتابعة خلال المؤتمر التحضيري الثالث الذي عقد في نيسان/ابريل من هذا العام.

إن الفصل الأخير من برنامج العمل، "متابعة أعمال المؤتمر"، يقدم توصيات مفصلة وتوجيهية عن الأنشطة على الصعيد الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية، والأنشطة على الصعيد الدولي.

(تكلم بالانكليزية)

ويذكر برنامج العمل أنه ينبغي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يساعد الجمعية العامة في "تعزيز اتباع نهج متكامل" لمسائل السكان والتنمية

أن يدخل حيز النفاذ، وهو يتفق تماما مع توصيات القاهرة نضا وروحا، ويجب أن ينعكس على نحو كاف في أنشطة صندوق الأمم المتحدة للسكان، واللجان الاقتصادية الإقليمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، والمنظمات الدولية المختصة الأخرى وفقا لولاياتها وبحسب إمكاناتها.

ثانيا، إن قرارات القاهرة توفر نهجا جديدا لمشاكل السكان يتجاوز مجرد تنظيم الحالات الديموغرافية ومعدلات الولادة. وهي تشمل في الوقت نفسه حماية الصحة الإنجابية للمرأة، وكفالة الخدمات الطبية، وتطوير التعليم، والتقليل من أثر التدهور البيئي، وكفالة المساواة في الجنس، والى ما هنالك. والواضح أنه يتعين إجراء التغييرات الضرورية في السياسات الوطنية والأنشطة الدولية.

ثالثا، أن الاتجاه صوب تطوير شراكة تعاونية جديدة على جميع الصعد الوطنية والإقليمية والدولية، يفترض مسبقا قيام المنظمات غير الحكومية والأفرقة الطوعية والقطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية والمنظمات على مستوى القاعدة بدور أكثر نشاطا. وستعتمد قدرتنا على تطوير هذه الأنشطة، الى حد بعيد، على تنفيذ برنامج القاهرة.

ويتعين إجراء رصد دقيق للتغيرات في الحالة الديموغرافية العالمية في سياق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول كي يتسنى إجراء تعديلات تقنية، إذا اقتضت الحاجة، على النحو المناسب، كما تم التأكيد عليه في برنامج عمل القاهرة. ويجب ألا تتخطى هذه التغيرات بالطبع مبادئ القاهرة الرئيسية، وينبغي لها أن تأخذ تماما بعين الاعتبار الحقوق السيادية للدول في وضع وتنفيذ سياستها السكانية الداخلية.

ونرى أن تنفيذ منظومة الأمم المتحدة للقرارات التي اتخذت في مؤتمر القاهرة ستتطلب آلية فعالة للتنسيق والرصد بغية مواءمة الأنشطة فيما بين الوكالات من ناحية، والمساهمة في تطوير التعاون مع المنظمات خارج المنظومة من ناحية أخرى. وفي دورة الجمعية العامة هذه ينبغي لنا الموافقة على تخصيص بعض هذه المهام على الأقل لكي تضطلع بها لجنة السكان التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ومن نافلة القول إن ولاية اللجنة وعضويتها يجب توسيعهما ويجب إجراء تغييرات في معايير علاقة عملها مع

لقد وافق المجتمع الدولي، بعد مناقشة مستفيضة، على الحاجة الى موارد متزايدة لبلوغ الأهداف المتفق عليها في برنامج العمل. وترى كندا أن الحاجة الى الاستعمال المتسم بالكفاءة والفعالية للموارد مهمة بقدر أهمية الحاجة الى موارد إضافية بل إن الثانية كثيرا ما تكون نتيجة للأولى.

إن كندا تعترف بالإسهام الهام الذي يقدمه صندوق الأمم المتحدة للسكان في ميدان السكان والتنمية، فضلا عن المساعدة الطوعية الممولة التي يقدمها الى البلدان النامية على نحو متزايد باطراد.

ختاما، يسرنا أن يضطلع صندوق الأمم المتحدة للسكان بدور المدافع الرئيسي عن مسائل السكان. وقد انعكس هذا في نجاح مؤتمر القاهرة، وسيتحقق بفعل الإرادة القوية للدول الأعضاء على ترجمة الأقوال الى أفعال.

السيد إيساكوف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): اسمحووا لي، بادئ ذي بدء، أن أعرب عن امتناننا الصادق لجمهورية مصر العربية، رئيسا وحكومة، وكذلك للسيدة نفيس صادق، على جهودهم النشطة التي أسهمت الى حد كبير في نجاح المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

لقد سجل مؤتمر القاهرة تقدما هائلا نحو قيام المجتمع الدولي بوضع نهج عام متجانس لجوانب عديدة هامة من التنمية العالمية ومؤسسة الأسرة، وحقوق الإنسان في الحياة والإنجاب، ومسؤولية الوالدين والمجتمع عن تعليم وتنمية الأجيال المقبلة، وتنظيم ديناميات السكان وتوزيعهم، والهجرة، والحقوق والفرص العامة للمرأة في عملية التنمية.

نود أن نسترعي الانتباه الى مسائل معينة تتصل بتنفيذ القرارات المتخذة في مؤتمر القاهرة.

أولا، أن ما يتصف الآن بأهمية حاسمة هو عموما النهج والتفاعل العالميان إزاء مشاكل السكان القائمة على أساس الاعتراف بمختلف المشاكل والاهتمامات والمهام المحددة التي تواجه شتى البلدان والمناطق. هذا هو الزخم المتولد عن توصيات القاهرة، وبخاصة فيما يتعلق بتوفير المساعدة التقنية للاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. وتعتبر روسيا أن هذا التوفير ينبغي

لقد حظيت مسألة تمويل برنامج العمل باهتمام أقل بسبب المسائل الخلافية الأخرى التي أُلقت بظلمها عليها. فبرنامج العمل الذي يتضمن ١٦ فصلا حدد سلسلة من التوصيات تتعلق بالسكان والتنمية، بما في ذلك النمو الاقتصادي المستدام، وحماية وحدة الأسرة، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشري ومرض الإيدز، وحماية صحة المراهقين والمساواة بين الجنسين، والتمدين، والصحة الإنجابية، والتخفيف من الفقر، وخدمات تنظيم الأسرة وغيرها. وبالرغم من أن البلدان النامية تعمل جاهدة لتلبية هذه الاحتياجات الملحة، فإن المتطلبات المالية لبرنامج العمل تتجاوز القدرات الوطنية. وبصريح العبارة، نظرا للقيود الشديدة على الموارد في البلدان النامية التي تسببت بها البيئة الاقتصادية الدولية غير المؤاتية السائدة، فإن من الصعوبة بمكان لهذه البلدان أن تعبئ موارد كافية من داخل الوطن. وبناء عليه، فبدون توفير موارد كبيرة من الخارج وعلى أساس مضمون، تصبح فرص التنفيذ السريع والكامل لبرنامج العمل ضئيلة. وينبغي التعهد بالتزامات مالية محددة تتناسب مع نطاق وحجم الأنشطة المتصورة لضمان التوصل الى الأهداف التي حددها المؤتمر.

إن برنامج العمل يطالب بتعبئة الموارد الكافية من خلال جميع آليات التمويل المتاحة، بما فيها المصادر متعددة الأطراف والشنائية والخاصة. مع ذلك، ينبغي ألا يؤدي تخصيص الموارد المالية للبرامج السكانية، بأي حال، الى تراجع في الإسهامات المقدمة للأنشطة التنموية الأخرى للأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بأعمال المتابعة المتصلة بالمؤتمر، أود أن أشدد على أهمية تعزيز لجنة السكان التابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان والتنسيق بين جميع المنظمات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة. علاوة على ذلك، درسنا بعناية المقترح الخاص بإنشاء مجلس تنفيذي جديد لصندوق الأمم المتحدة للسكان. غير أنه يبدو أن ثمة حاجة لوضع تقرير مفصل بشأن المنافع، فضلا عن النفقات المالية، المترتبة على إنشاء مجلس تنفيذي منفصل لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

ونظرا للصلة بين المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومؤتمر القمة العالمية للتنمية الاجتماعية والمؤتمر العالمي الرابع للمرأة القادمين، فإن نتائج مؤتمر القاهرة

صندوق الأمم المتحدة للسكان. وفيما يتصل بأنشطة ذلك الصندوق في المستقبل، نرى أنه ينبغي أن يظل محور الأنشطة التشغيلية للأمم المتحدة في مجال السكان وبؤرة المشروعات الإقليمية والقطرية الملموسة ومركز تحليل وتطوير التوصيات للاستراتيجيات الوطنية في مجال السكان.

السيد خرازي (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود بداية أن أتوجه بالشكر للأمين العام ولأمانة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية على تفانيهما وجهودهما الدؤوبة قبل انعقاد المؤتمر وأثناءه. كما أود أن أنوه بالدور الحاسم لرئيسي المؤتمر واللجنة الرئيسية في ضمان نجاح المؤتمر.

إن مؤتمر القاهرة، الذي انعقد عند منعطف حاسم في تاريخ التعاون الدولي من أجل التنمية المستدامة، أتاح لنا فرصة دراسة مسألة السكان من زوايا عديدة. فالمؤتمر من ناحية، وبسبب تأثير نتائج مؤتمر القمة العالمي المعني بالبيئة والتنمية عليه، واجه التحدي المتمثل بمعالجة مشكلة السكان من جميع جوانبها، آخذا بعين الاعتبار الصلة الوثيقة بين السكان والتنمية والبيئة. ومن ناحية أخرى، تعين بذل الجهود للتوفيق بين وجهات نظر متباينة إزاء شتى المواضيع نابعة من التنوعات الدينية والإثنية والثقافية.

ومن حسن الطالع، أن المؤتمر تمكن من الاستجابة على نحو رائع لهذه التحديات. لقد ضرب مثلا يحتذى. وقد تعلمنا جميعا أنه إن تم التسليم على النحو الوافي بالتنوعات القائمة، فإن حل الاختلافات وأسباب سوء الفهم الكثيرة سيكون سهلا. وبعبارة أخرى، يجب أن يحجم أي بلد أو مجموعة محددة من البلدان عن محاولة فرض مجموعة معينة من القيم على بقية العالم. علاوة على ذلك، ينبغي أن تؤخذ القيم الدينية في الاعتبار عند تنفيذ برنامج العمل. وهنا، أود أن أتوجه بالشكر لجميع الوفود التي اضطلعت بدور بناء في إيجاد أرضية مشتركة لتوافق الآراء خلال المفاوضات.

إن مؤتمر القاهرة لا ينبغي النظر اليه كفاية بحد ذاته. لقد كان نقطة الإنطلاق لتعاون دولي مخلص في مجال الأنشطة السكانية. والطريق أمامنا طويل. لقد تعهدنا بالتنفيذ الكامل لبرنامج عمل مؤتمر القاهرة، وهو هدف لا يمكن تحقيقه على نحو فردي.

وتفديد الاحصاءات بأنه، مع مواصلة البرنامج، انخفض معدل النمو السكاني مرة أخرى الى ١.٨ في المائة في عام ١٩٩٤. ومن الجدير بالذكر أن هذا الانخفاض في معدل النمو السكاني أمكن تحقيقه على الرغم من تشجيع الشباب على الزواج.

ولا يفوتني أن أنوه بالدور الحاسم الذي أدته المرأة في انجاز برنامجنا لتنظيم الأسرة. فلولا مشاركتها النشطة في صنع القرار وتنفيذه لتعذر الوصول الى ما حققناه من انجازات.

ختاماً، أود أن أؤكد للجمعية العامة التزام جمهورية إيران الاسلامية الثابت بالقيام بدورها في ضمان النجاح لقرارات المؤتمر.

السيد سليد (ساموا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

تنضم ساموا الى المتكلمين السابقين في الترحيب ببرنامج العمل المعتمد في القاهرة، في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. هذا البرنامج يعبر عن عزمنا جميعاً والتزامنا المعقودين على البحث عن حلول في سياق التنمية المستدامة للتحديات السكانية الملحة الراهنة التي تواجه مجتمعنا الكوني، وهو برنامج سيكون له بلا شك، الى جانب محاولة تحسين نوعية الحياة للجميع، أثر واسع النطاق على القضايا السكانية التي تتجاوز استراتيجيات وبرامج الماضي المتعلقة بالتنمية وتنظيم الأسرة.

اسمحوا لي إذن أن أهنيء بحرارة كل من عملوا وكدوا، في ظل ظروف كانت أحياناً بالغة الصعوبة، لجعل هذا البرنامج حقيقة واقعة. وندين بعرفان خاص لحكومة مصر وشعبها على استضافة وتنظيم هذا الحدث الرائع والتاريخي بحق، وكذلك للسيدة نيفيس صادق ومعاونيها الأكفاء على نوعية عملهم وتوجيههم الحكيم خلال انعقاد المؤتمر.

ربما يكون أعظم اسهام وأكبر انجاز لمؤتمر القاهرة الاعتراف بأن أنجح نهج لتحقيق الاستقرار في النمو السكاني هو تعزيز الفرص التعليمية والسياسية والاقتصادية للمرأة. وساموا تؤيد تماماً المبدأ الذي أعلنه المؤتمر، والقائل بأن النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة هو حجر الزاوية في البرامج المتصلة بالسكان والتنمية. ويجدر بنا أن نذكر أنفسنا بأن النساء هن اللاتي يحملن أطفالنا وأنهن بالتأكيد

ينبغي استخدامها كمدخلات لهذين المؤتمرين الدوليين. وفي الوقت نفسه، ينبغي إيلاء اهتمام أكبر للدور البناء الذي تضطلع به القيم الأسرية والدينية في مجال التنمية الاجتماعية.

أود الآن أن أتطرق بإيجاز للبرامج والسياسات السكانية في جمهورية إيران الإسلامية. خلال العقد الماضي شهدت البلاد نمواً سكانياً لم يسبق له مثيل، وصل الى ٢,٦ في المائة في ١٩٨٧. والعوامل الأساسية الثلاثة التالية أسهمت في زيادة النمو السكاني: أولاً، الافتقار الى برنامج منسق وواضح لتنظيم الأسرة؛ ثانياً، الانخفاض الكبير في معدل وفيات الرضع، من ١١٥ لكل ١٠٠٠ من المواليد في ١٩٧٦ الى ٢٥ لكل ١٠٠٠ من المواليد في ١٩٩٤؛ وثالثاً، تدفق اللاجئين من البلدان المجاورة.

إزاء هذه الخلفية، ونظراً للاهتمام بالنمو السكاني الذي لا يمكن ضبطه، كانت السياسة السكانية من الأولويات الأولى في جدول أعمال الخطة الخمسية الاقتصادية والاجتماعية الأولى، التي بدأت في ١٩٨٩. والأسس التي تقوم عليها سياستنا السكانية هي كما يلي: إعادة تقييم القوانين والنظم التي تتعارض مع سياسة تنظيم الأسرة في بلادنا؛ رفع مستوى التعلم والثقافة، خصوصاً من خلال توفير التعليم للمرأة؛ خفض معدل وفيات الرضع من خلال توسيع خدمات العناية الصحية الأساسية؛ تيسير المشاركة الكاملة للمرأة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛ تحسين نوعية ونطاق خدمات تنظيم الأسرة من خلال جملة أمور منها التعليم والتدريب واستعمال أساليب منع الحمل التي يعول عليها؛ توفير جميع أنواع منع الحمل مجاناً وإتاحتها لجميع الناس في كل أنحاء البلاد؛ تشجيع مشاركة الناس، لا سيما النساء في التوعية بتنظيم الأسرة؛ تعزيز التنسيق بين مختلف البرامج السكانية من خلال إنشاء مجلس تحديد النسل، وبمشاركة كل المنظمات ذات الصلة؛ استخدام البحوث التطبيقية للنهوض بنوعية برامج تنظيم الأسرة؛ وتوسيع التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف، خصوصاً مع وكالات الأمم المتحدة وبرامجها.

لقد كانت منجزات البرنامج مشجعة للغاية. ففي عام ١٩٩٣ انخفض معدل النمو السكاني الى ٢,٣ في المائة.

وسيكون على ساموا وجيرانها الجزريين في المحيط الهادئ أن يفكروا في إعادة النظر فيما يعرف ببرنامج عمل بورت فيلا الذي استخدم كأساس لاسهام منطقة المحيط الهادئ في مؤتمر القاهرة. واستراتيجيات القاهرة سينظر إليها أيضا في سياق نهجنا الوطنية والاقليمية تجاه التنمية المستدامة، بما يتماشى مع نتائج المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية الذي عقد في بربادوس في الآونة الأخيرة.

نرحب بالمهام والأهداف المحددة الواردة في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، بما في ذلك جعل تنظيم الأسرة هدفا عالميا بحلول عام ٢٠١٥، كجزء من نهج أوسع تجاه الصحة الانجابية والحقوق الانجابية. وما من شك في أنه ستكون هناك حاجة على المستوى الوطني، الى استكمال استراتيجيتنا الوطنية ومراجعة البرامج والأولويات السكانية الوطنية القائمة وفقا لبرنامج العمل، عندما نبحث مختلف عناصر تنظيم الأسرة في سياق أعرض كثيرا.

ومع ذلك، ولكي ننهض بتنفيذ نتائج مؤتمر القاهرة ونبقي على زخمها، نحتاج الى موارد مالية كافية من مجتمع المانحين، والى نهج استراتيجية جديدة ومبادئ توجيهية من منظومة الأمم المتحدة، وبالذات من صندوق الأمم المتحدة للسكان بوصفه الوكالة الرائدة المعنية بالسكان. وسيطلب الأمر تمويلا عبر البحار لمساعدة واستكمال الموارد والأنشطة الحكومية الوطنية، مع ايلاء اهتمام خاص لاحتياجات أقل البلدان نموا، وهو ما يدعو اليه البرنامج.

وكما أكدنا في الماضي وأكدنا في القاهرة، يحث وفدي على أن تكون الأموال التي يقدمها المانحون للأنشطة السكانية جديدة واضافية، وألا تكون على حساب تمويل الأنشطة الانمائية الأخرى. وبالنسبة للبلدان الجزرية الصغيرة النامية، مثل بلدي، يتمثل النهج العملي والواقعي تجاه السكان والتنمية المستدامة في ايجاد توازن بين احتياجاتنا الانمائية والموارد المتاحة لتبليتها.

ونعتقد أنه، بالاضافة الى العمل الوطني والاقليمي، ستستدعي الحاجة أن نتناول أولا التدابير المؤسسية الملائمة في مجال التنسيق والتعاون فيما بين هيئات ولجان الأمم المتحدة، وقد يبدأ ذلك بتنشيط وانعاش

أفضل من يستطيع - بل أفضل من معظم الاقتصاديين والمخططين والديموغرافيين - ابطاء معدلات المواليد إذا أعطيت لهن فرص أكبر للحصول على التعليم العالي والفرص الاقتصادية والحرية السياسية والرعاية الصحية الأفضل. وفي الوقت ذاته، ربما تقوم الحاجة الى أن يعيد الرجال تثقيف أنفسهم فينظروا بعين الجد الى مسؤولياتهم الاجتماعية والأسرية، بما في ذلك سلوكهم الجنسي والانجابي، لأن تمكين المرأة لا يمكن أن يتحقق دون مشاركة الرجل والمرأة في المجتمع على قدم المساواة.

وفي هذا الصدد، تود ساموا أن يحظى تعزيز دور المرأة في تنفيذ برنامج العمل بما يستحقه من اهتمام وأولوية من المجتمع الدولي وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية والوكالات الأخرى.

ومع أننا نرحب بالمفهومين الجديدين المتعلقين بتمكين المرأة والحقوق الانجابية، نرى أنه مازالت هناك حاجة الى تكييفهما؛ وفي حالتنا، تكييفهما في سياق منطقة المحيط الهادئ، بل الواقع في سياق عاداتنا وممارساتنا الوطنية. ومن الأساسي إذن الاضطلاع بشكل فعال بنشر المعلومات ذات الصلة ببرنامج عمل المؤتمر على نطاق واسع. وهذه المعلومات ينبغي أن تكون واضحة وسهلة الفهم.

وقد تكون البلدان الأصغر في مجتمعا الدولي هي أفضل مكان لاختبار برنامج العمل. فقضية السكان بالنسبة لهذه البلدان، وربما بخلاف البلدان الأكبر حجما والأكثر سكانا، لا ينظر إليها ولا تقاس من حيث الأعداد المطلقة، بل ينظر إليها أساسا من حيث أثر معدل النمو فيها على القدر المحدود جدا من مساحة الأرض والموارد الطبيعية، وعلى المتوفر من الهياكل الأساسية والخدمات الاجتماعية، ذلك أن البلدان الجزرية الصغيرة، مثل بلدي، المحاصرة بمحيطات من القيود الاجتماعية - الاقتصادية وموجات مرتفعة من الزيادة السكانية، حينما ننظر إليها بالنسبة لمساحة الأرض والموارد المتاحة، نجد أنها أكثر البلدان تأثرا بالزيادة السكانية وأقلها قدرة على استيعابها.

وفي ضوء انجازات القاهرة، سيتعين الاضطلاع بعدد من التدابير والمسؤوليات على الأصعدة الدولية والاقليمية والوطنية، لتنفيذ برنامج العمل بشكل فعال وسريع على ما نأمل.

الترحيب الحار والضيافة السخية للذين نعمنا بهما طوال فترة إقامتنا في مصر.

دعوني أيضا أشير بالأمينة العامة للمؤتمر، السيدة نضيس صادق، والعاملين معها على جهودهم الدؤوبة في العملية التحضيرية للمؤتمر وكذلك تنظيم المؤتمر ذاته. إن التزامهم ومثابرتهم قد أكملنا تصميم وبصيرة جميع الدول الأعضاء في هذه المنظمة لانجاح هذا المؤتمر.

لم يحدث قبل مؤتمر القاهرة أن عولجت قضايا السكان والتنمية بأسلوب متكامل من جانب هذا العدد الكبير من البلدان والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والأفراد. وبمشاركة ١٨٣ بلدا تقريبا في المؤتمر، كان مستوى الحضور وثراء وكثافة المناقشة حول قضايا ذات أهمية مشتركة للبشرية جمعاء - بالرغم من الاختلافات في ثقافتنا و خلفياتنا ومعتقداتنا - شهادة واضحة على الأهمية التي يعلقها المجتمع الدولي بأكمله على مسائل النمو السكاني ونوعية الحياة والتنمية المستدامة.

ومن خلال هذه العملية من المناقشة المستفيضة والمفاوضات المكثفة والصبر والتوفيق المتبادل، خرجنا من مؤتمر القاهرة ببرنامج عمل توافقي يحدد بوضوح العلاقة المترابطة بين السكان والتنمية. ويتضمن برنامج العمل أيضا توصيات للاندماج الشامل للشواغل السكانية مع القضايا الانمائية مثل النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر. ويتضمن برنامج العمل تدابير لادماج الشواغل الديموغرافية في الجهود البيئية والانمائية، وفي هذا الشأن، ينبغي أن يمكن الحكومات من ادمج مسائل السكان في عمليات التخطيط وصنع القرارات الخاصة بها. بل إن برنامج العمل يسلم بأن العلاقة المترابطة بين السكان والبيئة يجب ألا تعالج حجم السكان وسرعة معدلات النمو فحسب، وإنما أيضا المسألة الحاسمة المتمثلة في أنماط الانتاج والاستهلاك المهدرة.

ويسر زمبابوي أن تلاحظ أنه بدلا عن السعي الى التفاوض من جديد بشأن نتائج المؤتمرين الرئيسيين السابقين بشأن السكان، وهما خطة عمل مؤتمر الأمم المتحدة العالمي للسكان لعام ١٩٧٤ و اعلان المكسيك العاصمة الصادر عن المؤتمر الدولي المعني بالسكان، فإن مؤتمر القاهرة بني فعليا على هذين الاتفاقين

صندوق الأمم المتحدة للسكان، وبلورة نهج وأفكار جديدة لمواجهة التحديات السكانية في العقدين القادمين، والتعزيز الكافي للمكاتب الاقليمية ودون الاقليمية لصندوق الأمم المتحدة للسكان لكي تستجيب بفعالية لاحتياجات البلدان الأعضاء.

ونرحب بالدعوة الى تعزيز وتوسيع دور صندوق الأمم المتحدة للسكان عن طريق إنشاء مجلس خاص به؛ ونفعل ذلك توقعنا بأن هذا من شأنه أن يعزز التنفيذ الفعال لبرنامج عمل القاهرة.

كما نلمس الحاجة الى استعراض دور اللجنة السكانية الحالية وتشكيلها وولايتها، خاصة إذا كانت هي الآلية المسؤولة عن أعمال المتابعة لبرنامج عمل القاهرة. ونعتقد أن هذه الترتيبات المؤسسية يجب أن ترتبط بتطبيق أفضل وأكثر فعالية لنتائج القاهرة ويجب على هذه الجمعية أن تنظر إليها عن كثب في مرحلة مبكرة لكفالة التنفيذ السريع.

يجب النظر في الترتيبات المؤسسية ضمن منظومة الأمم المتحدة بالطبع إزاء خلفية البيئة المالية الصعبة التي تواجه المجتمع الدولي حاليا. وفي الوقت ذاته، ما من شك في أنه يجب على منظمنا أن تتحرك لتسيغ الواقعية على التزامات وروح مؤتمر القاهرة وذلك خصيصا لمنفعة من هم أشد فقرا واحتياجا بيننا. وإلا فلن يكون هناك معنى ولا قيمة للعمل الذي استثمرنا فيه جميعا والذي نضج في القاهرة.

وكما حددنا في القاهرة التحرك بمناقشة السكان الى ما وراء تنظيم الأسرة، يتعين علينا أن نتصرف بنفس الأسلوب، وأن نتصرف بسرعة، ونترجم هذه الالتزامات ونحركها في البرنامج الى ما يتجاوز الأقوال. فمؤتمر القاهرة، قبل كل شيء، كان معنيا بالناس، ونجاحه سيقاس الى حد كبير بأثره على حياة كل الناس في بلداننا.

السيد ميمبغوي (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): من دواعي سروري العظيم أن أخاطب الجمعية العامة ونحن نستعرض للمرة الأولى حصيلة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، الذي عقد في القاهرة قبل شهرين. وأود في البداية أن أعتنم هذه الفرصة لأشكر الرئيس حسني مبارك، ومصر حكومة وشعبا على

لاسيما في المجالات المتصلة بالإرث والوصاية على الأطفال.

إن كون برنامج العمل يعترف بالحقوق الإيجابية باعتبارها من حقوق الإنسان يتعين احترامها وحمايتها أينما وجدت والنهوض بها أينما فُقدت، يعد إنجازا رائعا.

إننا نعتقد أنه ينبغي أن تحصل المرأة على خدمات تنظيم الأسرة ذات النوعية التي نعتبرها وسيلة لحماية الحقوق الإيجابية علاوة على النهوض بصحة الأمومة والطفولة. وفي سياق الصحة الإيجابية، ننظر بقلق إلى المعدلات المرتفعة لوفيات الأمهات واعتلال صحتهم في الكثير من البلدان النامية. ويعزى الكثير من هذه الوفيات والاعتلال إلى ارتفاع أعداد حالات الإجهاض غير الآمن وغير القانوني، إن وفد بلادي على علم بالمناقشة المطولة التي جرت حول كيف ينبغي لبرنامج العمل أن يعالج مسألة الإجهاض، وقد شارك فيها. ونحن راضون عن الحصلة النهائية لهذه المسألة ونود أن نكرر أن زمبابوي لا تعتبر الإجهاض وسيلة من وسائل تنظيم الأسرة. إننا نعتقد أن توفير المعلومات والخدمات العالية الجودة والفعالة المتصلة بمنع الحمل، إلى جانب خدمات الصحة الإيجابية الأخرى، ينبغي أن يكون الهدف المتوخى للتخفيف، إلى أقصى قدر ممكن، من اللجوء إلى الإجهاض.

لقد وافقنا باعتمادنا لبرنامج عمل القاهرة على أهداف وتوصيات محددة بشأن ميادين مترابطة مثل معدلات وفيات الأطفال والأمهات، والعمر المتوقع، والتعليم، والصحة الإيجابية، وتنظيم الأسرة. وتوصل برنامج العمل إلى تقديرات ملموسة للموارد المالية التي ستكون مطلوبة لتنفيذه. ولكن كما حذرت الأمانة العامة للمؤتمر في الجلسة الختامية المعقودة في ١٣ أيلول/سبتمبر، فإنه:

"بدون توافر الموارد، سيظل برنامج العمل مجرد وعد على ورق. إننا بحاجة إلى التزام من جميع البلدان، الصناعية والنامية على حد سواء، بأنها سوف تضطلع بالمسؤولية الكاملة في هذا الصدد".
(A/CONF.171/Add.1، ص ٤٧)

الهامين. فلقد أكد المؤتمر من جديد على المبادئ والأهداف الواردة في خطة العمل العالمية للسكان، بما في ذلك الحق السيادي لكل أمة في صياغة وتنفيذ سياساتها السكانية وفقا لأهدافها واحتياجاتها الوطنية؛ والترابط بين السكان والتنمية؛ والتسليم بأن السياسات السكانية عناصر مكونة لسياسات التنمية الاجتماعية الاقتصادية؛ وحق المرأة في الاندماج الكامل في عملية التنمية، ولاسيما عن طريق الوصول على قدم المساواة إلى التعليم والمشاركة المتكافئة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية؛ وحق الأفراد والأزواج في الاختيار بحرية وعلى نحو مسؤول عدد أطفالهم والمساعدة بين مولود وآخر والحصول على المعلومات والثقافة والوسائل اللازمة للقيام بذلك.

تؤمن زمبابوي بوضع الناس، فرادى وجماعات، في لب الجهود الانمائية، لاسيما في سياساتنا وبرامجنا السكانية. وبالتالي، فإننا نرحب بتأكيد برنامج عمل القاهرة على خيارات ومسؤوليات الأفراد وكذلك الأزواج في مجال تنظيم الأسرة وخدمات الصحة الإيجابية. وقد اعترف بوضوح في القاهرة بأن قضايا النمو السكاني والتنمية لا يمكن فصلها عن قضايا تمكين المرأة ومساواتها ورعايتها الصحية الأفضل ووصولها إلى التعليم. إن برنامج عمل القاهرة يجعل المرأة محور النهج الشامل الجديد إزاء القضايا المتصلة بصنع القرارات الإيجابية والعملية الانمائية الشاملة. وفي الوقت ذاته يعترف برنامج العمل أيضا بضرورة أن يضطلع الرجل بمسؤولية متساوية في كامل مجموعة القضايا المتصلة بمسائل الانصاف والصحة والأسرة.

لقد حققت زمبابوي بعض التقدم بشأن تمكين المرأة منذ استقلالها قبل ١٤ عاما. فقانون بلوغ سن الرشد للأغلبية، المعتمد عام ١٩٨٢، على سبيل المثال، يعطي للمرة الأولى مركز بلوغ سن الرشد لجميع النساء فوق سن الثامنة عشرة. وهذا تسليم بحق المرأة في اتخاذ القرارات الشخصية بشأن جميع الشؤون التي تؤثر على حياتها. وقبل ذلك كانت المرأة، بغض النظر عن عمرها، تحت وصاية أبيها قبل الزواج وتحت وصاية زوجها بعد الزواج. إن قانون قضايا الزواج لعام ١٩٨٥ يكفل حصول المرأة على حصة منصفة من الممتلكات وعلى النفقة بعد الطلاق.

ولكن بالرغم من هذه التغييرات الهامة، تنخرط زمبابوي في عملية جارية لاستعراض النظام القانوني،

الحكومات في تصميم البرامج التي تستجيب لحاجات قطاعات معينة من المجتمع، بما في ذلك السكان الأصليين، والمسنون، والمصابون بعجز.

ويسلم البرنامج بأن طبيعة الحاجات السكانية والانمائية تتباين ما بين البلدان وداخلها، كما تتباين من إقليم لآخر. وفي هذا الصدد، ستوفر نتائج الاجتماعات التحضيرية الإقليمية، علاوة على نتائج المؤتمر ذاته، موردا وحافزا قيمين للقيام بمزيد من العمل على الصعيد الإقليمي.

وفي منطقة جنوب المحيط الهادئ، أوجدت عملية التحضير لمؤتمر القاهرة والمشاركة فيه وعيا جديدا بالحاجة إلى التصدي بطريقة متكاملة لقضايا السكان، والنمو الاقتصادي المستديم، والتنمية المستدامة. إن النمو السكاني مرتفع في المنطقة. لكن الأراضي قليلة. وعلى نحو ما يبين إعلان بورت فيلا بشأن السكان والتنمية المستدامة في منطقتنا، فإن الشواغل السكانية يمكن أن تكون حقيقية بالنسبة لمن يعيشون في بلدان ذات أعداد صغيرة من السكان بمثابة هي عليه بالضبط لمن يعيشون في بلدان ذات أعداد كبيرة من السكان. وتعمل حكومة نيوزيلندا، من خلال برامج المعونة الثنائية التي تقوم بها، مع الحكومات الشريكة في جنوب المحيط الهادئ في نطاق من المشاريع المتصلة بأوجه من السكان والتنمية. وفي حين أن مساعدتنا متواضعة، فإننا نظن أنها موجهة الوجهة الصحيحة. وسننظر في مخصصاتنا للمساعدات الإنمائية الرسمية في ضوء برنامج العمل، حتى نكفل، على سبيل المثال، أن تناقش قضايا السكان والتنمية أثناء حوارنا المنتظم مع شركائنا في المعونة. كما سنواصل دعم الوكالات المتعددة الأطراف العاملة في ميدان الأنشطة السكانية، ولقد كان من دواعي سرورنا أن نعلن مؤخرا عن زيادة بمقدار ٢٠ في المائة في مساهمتنا لعام ١٩٩٥ في صندوق الأمم المتحدة للسكان.

وعلى الصعيد الدولي، ستظل الأمم المتحدة محفلا أوليا للمحافظة على الزخم السياسي فيما بين الدول الأعضاء من أجل مواصلة تنفيذ برنامج العمل. وعلى نحو ما هو محدد في البرنامج، سيكون من الضروري أن تقوم الجمعية العامة باستعراض منتظم. ونود أن نكفل أن يكون أي اشتراط لقيام الدول الأعضاء بالإبلاغ واقعيًا ومرتبطة بالالتزامات القائمة.

والصحي للمرأة بغية تحقيق الأهداف السكانية والانمائية. كما نرى أن من المناسب أن يعترف البرنامج باحتياجات الصحة التناسلية والإنجابية للمراهقين، نظرا لأن الشباب يمثلون القطاع السكاني الأسرع نموا في الكثير من البلدان.

إن قيمة البرنامج تكمن في أنه شامل ومتناسك في آن واحد. فهو يربط حبال السكان المتعددة بعروة التنمية، دون الانتقاص من قيمة الوثيقة باعتبارها رسما هندسيا عمليا جاهزا للتطبيق.

لقد أوصلنا الاتفاق حول برنامج العمل إلى مرحلة حرجة في الوقت الحالي. ويتعين علينا أن نكفل أن الجهود الهائلة التي بذلها المجتمع الدولي في مؤتمر القاهرة ستمضي قدما وأن الإنجازات التي حققناها لن تضيع.

ويجب أن يبرز التقدم صوب النمو السكاني المستدام عن الأعمال التي يقوم بها الأفراد والجماعات من الناس في المجتمع على المستويات كافة. والرسالة الصادرة من القاهرة تفيد بأن برنامج العمل ليس ملكا لأحد. فالبرنامج موجه ليس فقط إلى الحكومات، وإنما إلى القطاع الخاص والمنظمات الحكومية أيضا، اللذين قاما بدور حيوي حتى الآن في القضايا السكانية. وعلاوة على ذلك، يتوخى البرنامج القيام بعمل على الصعيد المحلي والوطنية والإقليمية والدولية.

لقد بدأت حكومتي النظر في الآثار التي ترتبها على نيوزيلندا الأوجه الوثيقة الصلة من برنامج العمل. والكثير من الأعمال المذكورة في البرنامج مجسدة بالفعل في التشريعات المحلية ومتسقة مع السياسات الوطنية. ويمكن تحقيق مزيد من التقدم في بعض المجالات. وتشمل القضايا ذات الأهمية الخاصة لنيوزيلندا كفاءة توفير التعليم والإعلام الملازمين على مستوى المجتمعات المحلية بشأن الصحة الإنجابية والجنسية، ومواصلة تدعيم فرص الانصاف المتاحة لنساء الماوري وجزر المحيط الهادئ.

وسنعمل جاهدين حتى نكفل أن تنعكس مناظير الماوري - وهم السكان الأصليون لنيوزيلندا - على الوجه الملائم في السياسات والبرامج الوثيقة الصلة بالسكان. وقد أيد وفدي بقوة في مؤتمر القاهرة الفصل السادس من برنامج العمل. وينبغي أن يساعد هذا الفصل

السيد سوشاريا (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
أود بادئ ذي بدء أن أعتنم هذه الفرصة للثناء على
مصر لجهودها التنظيمية البارزة وضيافتها الحارة أثناء
المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عقد في القاهرة
في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤.

ونعرب عن تقديرنا المخلص للسيدة نفيس صادق
وأفراد فريقها التقدير، لا سيما السيد ديفيد بايتون،
على ما قاموا به من عمل ممتاز في الإعداد
الموضوعي والتنظيمي للمؤتمر.

فبعد أشهر عديدة من التحضيرات والمشاورات
المكثفة والمناقشات الشاملة في القاهرة، استطاع
المؤتمر الدولي للسكان والتنمية أن يحقق نجاحا كبيرا
في مجالات هامة. وأود أن أركز بصفة خاصة على
خمس قضايا.

كان من بين النتائج الرئيسية للمؤتمر الذي عقد في
القاهرة التأكيد على الصعيد العالمي بأنه يجب لمساكن
السكان أن تشكل جزءا أساسيا من السياسة الانمائية.
لذلك يتعين علينا أن نتبع نهجا متكاملًا إزاء جميع
المساعي الوطنية والدولية الوثيقة الصلة.

ومن الجدير بالإشارة أن المؤتمرات السكانية السابقة
ركزت على وجه الحصر تقريبا على تنظيم الأسرة.
وفي القاهرة، سلم المجتمع الدولي بأن القرارات
المتصلة بالخصوبة البشرية تتأثر بنطاق من العوامل
أعرض من توافر خدمات تنظيم الأسرة وحدها.
فقضايا التعليم العام، والصحة، ووضع المرأة والعلاقات
بين الجنسين لها أيضا أهميتها الأولية في هذا الصدد.

لذلك، نرحب بالتركيز الأوسع نطاقا في مؤتمر
القاهرة مقارنة بمؤتمرات السكان السابقة. وقد شعرنا
بالرضا بصفة خاصة لأنه تسنى الاتفاق في القاهرة
على أهداف كمية في ميادين التعليم الابتدائي ووفيات
الرضع وكذلك وفيات الأمهات واصابتهم، ومن المأمول
فيه أن يؤدي هذا إلى القضاء على الهوة المروعة التي
تفصل بين البلدان الصناعية والبلدان النامية.

ثالثا، أتاح مؤتمر القاهرة أيضا فرصة للتركيز على
نحو أكثر تحديدا على قضية المساواة بين الجنسين.
وأصبح من الواضح تماما أن تقدم النساء وتحقيق

كما أن متابعة منظومة الأمم المتحدة للمؤتمر عنصر
رئيسي في البرنامج. وسيكون تحديد الأدوار الدقيقة
للهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة وأجهزة منظومة
الأمم المتحدة مهمة مسهبة بالنظر الى نطاق الفعاليات
المشاركة في هذا الأمر والحاجة الى تقليل التداخل في
الأنشطة الى الحد الأدنى. وإنما نتطلع الى الاستعراض
الشامل للترتيبات في دورة ١٩٩٥ للمجلس الاقتصادي
والاجتماعي ونأمل في الاستفادة بتقرير مفصل من
الأمانة العامة لمساعدتنا في هذه العملية.

لا نعتقد أن هناك ما يدعو في هذه المرحلة الى
إنشاء هيكل مؤسسية أو إدارية جديدة. وبدلا من ذلك،
نتوقع أن يركز استعراض المجلس الاقتصادي
والاجتماعي على توضيح الأدوار التي يقوم بها كل من
شعبة السكان، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولجنة
السكان، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومؤسسات
الأمم المتحدة الأخرى المنخرطة في تنفيذ نتائج
القاهرة ورصدها. وسيكون من بين الأهداف الرئيسية
إدراج السكان في صلب أعمال نظام الأمم المتحدة
للتنمية.

إننا نتوقع أن تبدأ هيئات ووكالات منظومة الأمم
المتحدة، قبل الاستعراض الذي سيقوم به المجلس
الاقتصادي والاجتماعي، في عملية تكييف لأنشطتها
لكي تأخذ في اعتبارها نتائج المؤتمر. وفي هذا الصدد،
نرحب بالخطوات التي اتخذها صندوق الأمم المتحدة
للسكان لتوسيع نطاق برامجه لكفالة إدماج مكون الصحة
الإيجابية إدماجا كاملا فيها. وإنما نتوقع أن يرغب
المجلسان التنفيذيان لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي
ولصندوق الأمم المتحدة للسكان في مواصلة النظر في
تحسين إدارتهما العليا للصندوق إدراكا منهما للدور
المركزي لهذه الوكالة في التنفيذ العملي لأوجه برنامج
العمل المتعلقة بالصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة.

من الواضح أن التنفيذ الناجح لبرنامج العمل يتوقف
على استمرار الالتزام السياسي والعملي، من قبل الدول
الممثلة هنا في الجمعية. بيد أن البرنامج في نهاية
الأمر يمت الى كل رجل وامرأة وطفل من أجيال
المستقبل. فالبرنامج يهدف الى زيادة خياراتهم
وفرصهم ورفاههم. وهو يوفر إطارا للأفراد
والجماعات والمجتمعات لكي تغير مصيرها. وبوسعنا
أن نقوم بعمل بشأنه الآن، ويجب علينا أن نضعل ذلك.

استعراض الأمين العام لولايات وأدوار شتى الكيانات التابعة للأمم المتحدة والهيئات الحكومية الدولية المهمة بمسائل السكان، حتى يمكن للمجلس أن يصيغ التوصيات الخاصة بالاستخدام الأفضل للقدرات الحالية أو المزايا النسبية.

ونطلب من شعبة السكان التابعة لإدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات وصندوق الأمم المتحدة للسكان زيادة تكثيف تعاونهما - استنادا إلى المزايا المقارنة لكل منهما، لضمان الاستخدام الأمثل للقدرة الموجودة في إطار منظومة الأمم المتحدة إلى أقصى قدر ممكن.

وبالإضافة إلى ذلك، لا بد من تشجيع لجنة السكان على أن تبحث، في دورتها القادمة في نيسان/ ابريل ١٩٩٥، الدور الذي تضطلع به في تنفيذ توصيات المؤتمر ورفع تقرير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي حول هذه المسألة.

وأخيرا، نعتقد أن مسألة أن يكون لصندوق الأمم المتحدة للسكان مجلسه التنفيذي الخاص به، كما هو منصوص عليه في القرار ١٦٢/٤٨، جديرة بمزيد من الدراسة. كما يجب النظر في ضرورة إنشاء مجلس تنفيذي مستقل لصندوق الأمم المتحدة للسكان لتمكينه من الاضطلاع بمزيد من الفاعلية بشتى المهام التنفيذية الموكلة إليه في أعقاب المؤتمر، وتمكينه من التركيز الأفضل على الاحتياجات والأولويات في ميدان العمليات التي تتم بقيادة الصندوق.

السيد بوبسكو (رومانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
من محاسن الصدق، أن مؤتمر القاهرة الدولي المعني بالسكان والتنمية انعقد في عام ١٩٩٤، العام الذي يسجل مرور عقدين على المؤتمر العالمي الأول للسكان الذي عقد في بوخارست في آب/أغسطس ١٩٧٤، ومرور ٢٥ عاما على إنشاء صندوق الأمم المتحدة للسكان.

يغتنم وفد بلادي هذه الفرصة ليكرر خالص شكره وتقديره لحكومة جمهورية مصر العربية لاستضافة المؤتمر الدولي الثالث المعني بالسكان والتنمية. ونحن ممتنون لكرم ضيافتها ولما وفرته من ظروف ممتازة لتمكين المشاركين من إكمال عملهم بنجاح.

مساواة حقيقية بين الرجال والنساء هما المفتاح لأي حل قابل للتطبيق لمسألة السكان.

رابعا، ثمة قضية أخرى هامة، تطورت أثناء النقاش، هي مفهوم الصحة الإنجابية. فهذا المفهوم يشكل، في رأينا، خطوة هامة إلى الأمام، وهو مفهوم يجب على المجتمع الدولي أن يبني عليه وأن يزيد من تطويره.

وأخيرا، تشجعنا كثيرا بحقيقة أن المناقشة في القاهرة لم تعرقلها الانقسامات الشمالية الجنوبية، وأنه تسنى تحقيق توافق آراء، ولا سيما بالنسبة للمسائل المالية. وقد كانت هناك مؤشرات واعدة على استعداد البلدان المانحة لتوفير التمويل الكافي بالنسبة لبرامج السكان. وقد برز هذا الاستعداد أيضا في مؤتمر التبرعات الأخير لصندوق الأمم المتحدة للسكان. ويحدونا الأمل في أن يبرهن على ذلك أيضا الاجتماع الذي سيعقد بين منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ولجنة المساعدة الإنمائية في أواخر هذا الشهر بباريس.

إن الاتفاق الواسع النطاق الذي تسنى التوصل إليه في القاهرة ساعد على توضيح ما يتعرض للخطر حقا، أي: رفاهة ملايين النساء "التي تعرقلها الآن نسبة الولادات التي لا تكبح"، وكذلك، باستخدام كلمات فريد ساي، ممثل غانا، ورئيس المكتب في الجلسة الختامية للمؤتمر، رفاهة أولادهن وأزواجهن؛ والآفاق الشاملة للتنمية السلمية المستدامة للبشرية جمعاء في إطار قدرة الكوكب على تحملها.

وأود أن أدلي ببضع ملاحظات حول متابعة المؤتمر.

تقدر النمسا المقرر الذي اتخذته المؤتمر باستخدام المؤسسات والآليات القائمة لضمان تنفيذ ومتابعة ورصد برنامج العمل. وهذا أيضا سيضمن أن تبين الترتيبات المؤسسية المتصلة بمتابعة المؤتمر العلاقة المترابطة بين السكان وقضايا التنمية.

وعلاوة على ذلك، نتطلع إلى أن تجري أثناء الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي مناقشة آثار وتوصيات المؤتمر بالنسبة للأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة في ميدان التنمية. وفي هذا الصدد، يجب أن يستفيد المجلس من

وتخفيض معدلات المواليد، وتخفيض معدلات الوفيات، وزيادة متوسط حياة الفرد.

لا تزال الأهداف والمبادئ الأساسية لأول خطة عمل سكانية عالمية لعام ١٩٧٤ صالحة، لكنها استكملت وطورت في مؤتمر المكسيك العاصمة في عام ١٩٨٤ وفي أيلول/سبتمبر الماضي في القاهرة، لتبين بجلاء التغييرات التي حدثت في الـ ٢٠ سنة الماضية.

إن برنامج عمل القاهرة الذي صيغ على أساس خبرة السنوات من ١٩٧٤-١٩٩٤، يأخذ في الحسبان الاحتياجات التي لم يتم الوفاء بها والتحديات الجديدة والحاحية مشكلة السكان ويشير إلى الاستراتيجيات، والتخطيط، والموارد المطلوبة للتصدي لهذه المشكلة عن طريق الجهود المشتركة للمجتمع الدولي بأسره. ويتضمن البرنامج سلسلة واضحة من المبادئ التوجيهية لتمكين الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، من أن تتناول بشكل جماعي المسائل الحيوية للعلاقة بين السكان، والنمو الاقتصادي المستدام، والتنمية المستدامة في نهاية هذا القرن وفي أوائل الألفية القادمة.

وتكرر حكومة بلدي التأكيد على تأييدها لمبادئ وأهداف برنامج عمل القاهرة. ونعلق أهمية كبيرة على المبدأ القائل بأن الحق في التنمية حق عالمي غير قابل للتصرف. ونرحب في هذا الصدد باعتراف المؤتمر بأن البلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية بحاجة إلى ادماجها بشكل كامل في الاقتصاد العالمي. ولقد أثبت المؤتمر تجاوبه وروحه الواقعية باعترافه بالمشاكل الراهنة للسكان والتنمية في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، ومطالبته المجتمع الدولي بأن يواصل مساعيه للنهوض ببيئة اقتصادية داعمة لهذه البلدان وكذلك للبلدان النامية في جهودها الرامية إلى تحقيق نمو اقتصادي مطرد في إطار التنمية المستدامة.

وفي ضوء المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي تواجه هذه البلدان في الوقت الحاضر، وافق المؤتمر على ضرورة حصول هذه البلدان على مساعدة للأنشطة السكانية والإنمائية أيضاً. وبقدر ما يتعلق الأمر برومانيا، باعتبارها بلد يمر بمرحلة انتقالية في أوروبا الشرقية، فإنها ستحتاج إلى المزيد من المساعدة التقنية الدولية في مجال تنظيم الأسرة

كما نود أن نمتدح السيدة نفيس صادق، المديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، التي قامت، بصفتها الأمينة العامة للمؤتمر، بقدر هائل من العمل وبذلت قدراً مماثلاً من الطاقة والحماس في الإعداد للمؤتمر.

لقد دأبت رومانيا على الاهتمام بمشكلة السكان وبالمسائل المتعلقة بالسكان والتنمية. وهي على دراية بالبرامج والأنشطة المحددة لصندوق الأمم المتحدة للسكان. لهذا السبب أولت حكومة بلادي اهتماماً كبيراً لمؤتمر القاهرة. والدليل على ذلك هو ذهاب رئيس مجلس الشيوخ، بصفته مبعوثاً شخصياً لرئيس جمهورية رومانيا، لنقل رسالة الرئيس إلى المؤتمر. وكما قال الرئيس في رسالته، كان إلغاء التشريعات التقييدية الخاصة بالأجهزة ومنع الحمل، من أول التدابير التي اتخذت في رومانيا بعد ثورة كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، وبذلك تم إنهاء السياسة السكانية التي فرضها النظام الشمولي القديم، والتي كانت تستند إلى معدل المواليد. ومع بداية الدستور الجديد الذي أقر باستفتاء شعبي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، صدرت عدة قوانين جديدة لضمان الحقوق الأساسية والحماية الاجتماعية للأسرة، وللأم والطفل، وللشباب.

نواجه الآن في رومانيا اتجاهات ديموغرافية جديدة. ويمكن رؤية هذه الاتجاهات أيضاً من بلدان أخرى في أوروبا الشرقية والوسطى. وإن الإحصاء الأخير للسكان والإسكان، الذي استكمل بنجاح بمساعدة صندوق الأمم المتحدة للسكان، الذي نحن ممتنون له غاية الامتنان، يبين انخفاضاً حاداً في نسبة المواليد ومستوى عالياً من وفيات الأطفال وزيادة في نسبة المسنين وعددهم. وبعد النظر في هذه الاختلافات الديموغرافية اقترح مؤخراً فريق الخبراء الوطني المعني بموضوع "سكان رومانيا: تقييم وآفاق"، إنشاء مكتب للدراسات السكانية واسقاطاتها، لإجراء البحوث الخاصة بالتغيرات السكانية الحالية والمقبلة في البلاد، ولاستخلاص النتائج الملائمة.

على مر العقدين اللذين انصرما منذ مؤتمر بوخارست، تعرضت أجزاء عديدة من العالم لتغيرات ديموغرافية، واجتماعية، واقتصادية، وبيئية، وسياسية ملحوظة. وقد حققت بلدان عديدة تقدماً ملموساً في توسيع نطاق الحصول على الرعاية الصحية الانجابية،

وقد تم إعلامنا بأن من المتوقع أن تزداد موارد صندوق الأمم المتحدة للسكان لعام ١٩٩٥ لتصل إلى ٣٠٠ مليون دولار تقريبا، وهو أعلى مستوى في تاريخ الصندوق. ويسرني أن أذكر الأعضاء بأن رومانيا زادت تبرعاتها للصندوق لعام ١٩٩٥ بنسبة ٣٠ في المائة على الرغم مما تواجهه حاليا من صعوبات اقتصادية ومالية، مما يدل بوضوح على الأهمية التي تعلقها الحكومة الرومانية على الصندوق وعلى تنفيذ برنامج عمل القاهرة.

إننا نسلم بأهمية الدور النشط الذي ينبغي أن تضطلع به المنظمات الإقليمية في تنفيذ توصيات المؤتمر. وفي رأينا أن اللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة يمكن أن تعمل بفعالية في معالجة قضايا محددة للسكان والتنمية ذات صلة بالمنطقة، وبأوروبا الوسطى والشرقية بصفة خاصة. ويمكن أيضا أن تستضيف بوخارست اجتماعا استعراضيا للدول الأعضاء في الأمم المتحدة وفي اللجنة الاقتصادية لأوروبا، كلما يكون ذلك مناسبا، يتناول المسائل المتصلة بمتابعة مؤتمر القاهرة. وينبغي أن تتولى اللجنة الاقتصادية لأوروبا تنظيم ذلك الاجتماع بالتعاون الوثيق مع صندوق الأمم المتحدة للسكان.

وفي معرض الكلام عن صندوق الأمم المتحدة للسكان، من الواضح أن هناك دورا هاما يضطلع به الصندوق بالإضافة إلى شعبة السكان التابعة للأمم المتحدة، وبطبيعة الحال لجنة الأمم المتحدة للسكان في تنفيذ برنامج العمل، لذلك ينبغي أن تحصل جميعها على دعمنا الكامل.

قبل أن أختتم كلمتي، أود أن أذكر بأن وفد بلدي يؤيد توصية المؤتمر إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين الواردة في الوثيقة A/CONF.171/13، تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، والداعية إلى أن تقرر الجمعية العامة برنامج العمل كما تم اعتماده في المؤتمر.

السيد أوربينا (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الإسبانية):
لقد جاء المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لتتويجا لعملية مكثفة من اتفاقات عالمية، أثبتت أنها على قدر عال من الابتكار في النهوض بالتعاون في مجال القضايا السكانية وفي تعزيز الاعتراف بالعلاقة المترابطة بين السكان والبيئة والنمو الاقتصادي والتنمية بشكل عام.

من أجل توفير تدريب مستمر للموظفين الطبيين وغيرهم من العاملين في الميادين المتصلة بالسكان، وفي مجال المحافظة على بقاء الأطفال وصحتهم، بغية خفض معدل وفيات الرضع، وكذلك في ميادين أخرى مثل السكان والبيئة وتوظيف النساء.

ووجه مؤتمر القاهرة وبرنامج عمله النظر إلى أهمية الشراكة مع القطاع غير الحكومي. ويوافق وفد بلدي تمام الموافقة على أن الشراكة بين الحكومات، والمؤسسات الدولية، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص ينبغي تعزيزها في تنفيذ البرامج الحالية للسكان والتنمية، وكذلك في تحديد مجالات جديدة للتعاون. ونرحب بمبادرة صندوق الأمم المتحدة للسكان في تنظيم اجتماعات وطنية وإقليمية لتبادل الأفكار حول الكيفية التي تستطيع بها الحكومات والمنظمات غير الحكومية أن تعمل معا على نحو متزايد. ويمكن أن تستضيف بوخارست مثل هذا الاجتماع لبلدان أوروبا الوسطى والشرقية.

لقد حقق مؤتمر القاهرة نجاحا واضحا، لكن نجاحه النهائي سيتوقف على مدى قدرة المجتمع الدولي على تحويل توصيات المؤتمر إلى عمل وعلى مدى السرعة والفعالية التي سيتم بها بلوغ غايات برنامج العمل وتحقيق أهدافه وتنفيذ إجراءاته. فما تحقق هو مجرد بداية مرحلة جديدة من استراتيجية طويلة المدى لمعالجة قضايا السكان والتنمية بدأت في عام ١٩٧٤.

كان التعاون الدولي دائما ضروريا لتنفيذ برامج السكان والتنمية خلال العقود الماضية، وينبغي أن يبقى كذلك بالنسبة لتنفيذ برنامج عمل القاهرة. كما أن التطور الايجابي للتعاون الدولي في مجالي السكان والتنمية، بما في ذلك الزيادة في عدد المانحين الماليين، والتعاون الناجح فيما بين البلدان النامية يجعلنا نشعر بتفاؤل في هذا الصدد. ومن الدلالات الطيبة في هذا السياق حقيقة أن بلدان الجنوب والشمال على حد سواء وافقت في المؤتمر دون إطناب في المناقشة على تحقيق تقاسم عالمي لتكلفة الأنشطة السكانية بحلول عام ٢٠١٥ على أساس ٢ إلى ١. ومما يشجعنا أيضا الدعم القوي لبرامج وأنشطة صندوق الأمم المتحدة للسكان الذي تجلى في مؤتمر الأمم المتحدة الأخير لإعلان التبرعات.

الأساس، كما تؤكد على الأهمية المعطاة لحماية صحة المراهقين وخاصة لاستخدام أنشطة الإعلام والتعليم والاتصال لكفالة اتباع سلوك يكون أكثر اتساماً بالمسؤولية.

وبالإضافة الى ذلك أعيد التأكيد على الحقوق الأساسية للأفراد كمبدأ لأي عمل يتخذ في هذا الميدان، وكذلك على حق كل بلد في وضع وتنفيذ السياسات السكانية التي يعتبرها ضرورية، مع مراعاة تنوع الظروف السائدة واحترام قيم دينية وأخلاقية معينة.

ويود وفدي تركيز الانتباه على استنتاجات المؤتمر بشأن موضوع آني الأهمية للغاية - ألا وهو الهجرة الدولية - ويعد هذا الموضوع من أوضح الأمثلة على الترابط بين البلدان. والعامل الرئيسي الذي تقوم الهجرة الدولية على أساسه هو عامل اقتصادي أي العرض والطلب بالنسبة للعمالة المؤهلة. ونتيجتها النهائية هي تحقيق تكاملية منتجة تتخذ شكل تقاسم المنافع ليس فقط في الميدان الاقتصادي وإنما أيضاً في الميدانين الثقافي والاجتماعي، نظراً لاسهامات المهاجرين في البلدان المُستقبلة. ويحتاج اللاجئين والمهاجرون طالبو اللجوء الى عناية معينة تتماشى مع كل حالة على حدة.

وعلى ذلك يكون من المهم الأخذ بنهج عالمي لظاهرة الهجرة، نهج يتضمن تشجيع الحوار والتعاون بين بلدان المنشأ وبلدان المقصد؛ وضمان الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للمهاجرين في بلدان المقصد، وإزالة أية ممارسات تمييزية خاصة ضد المرأة والأطفال والمسنين وحماية المهاجرين من العنصرية والاستغلال الاثنى وكره الأجانب، وهي أمور لا يجوز أن تكون مقبولة في مجتمعات متعلمة ومتقدمة في نهاية القرن العشرين. وباختصار، من الضروري، من أجل الحفاظ على علاقات دولية متوافقة، ضمان ممارسة المهاجرين لحقوق الإنسان الأساسية المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمصدق عليها في برنامج عمل المؤتمر. وتحقيقاً لهذه الغاية، نود توجيه اهتمام الجمعية العامة الى الاقتراح الذي طرح في القاهرة بعقد مؤتمر دولي بشأن هذا الموضوع. ونحن مقتنعون بأننا، إذا فعلنا ذلك، سنعطي الهجرة الدولية الاهتمام الذي تستحقه كموضوع ذي أهمية كبرى للعالم في نهاية هذا القرن.

وترحب المكسيك باعتماد برنامج العمل بتوافق الآراء مما أدى إلى دفع الكثير من الأفكار والمعايير القيمة للمجتمع الدولي لتصبح محط تصميم مشترك وتعاون.

ويود الوفد المكسيكي أن يركز على بعض نتائج المؤتمر التي تستاهل في رأينا الأولوية في اهتمامنا.

أولاً وقبل كل شيء، نحن ندرك أن الأنشطة التحضيرية التي بدأت في عام ١٩٩١ لم تجعل من الممكن فقط أن تصل هذه العملية إلى نهاية ناجحة، بل أدت أيضاً إلى نتائج كثيرة لها أهميتها وآثارها الخاصة. ومن الآثار التي لها أهمية خاصة النتائج التي حققتها المؤتمرات الإقليمية الخمسة بالإضافة إلى العمل المنجز والنتائج المحققة في اجتماعات الخبراء الستة وأيضاً في الندوات والحلقات الدراسية الكثيرة التي نهضت بها أمانة المؤتمر. وقد أسهمت كل هذه الأنشطة في زيادة الوعي العام بالموضوع، وفي تنظيم ونشر المعرفة التراكمية، وفي إعداد تقييم حاسم لأوجه التقدم المحرز والتحديات التي تواجه البرامج السكانية. وعلينا أن نستفيد الآن أكبر استفادة ممكنة من كل النتائج المحققة التي يمكن أن تكون ذات أهمية كبيرة في تنفيذ برنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر، على الصعيدين الوطني والإقليمي.

وفيما يتعلق ببرنامج العمل، من المهم التأكيد على أن المشاركين أجمعوا على إعطاء أولوية عليا لتكثيف التعاون الدولي بغرض استئصال الفقر باعتبار ذلك شرطاً لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة. ونحن على ثقة من أن وضع "خطة للتنمية" والأعمال التحضيرية للقمة العالمية للتنمية الاجتماعية ستساعدنا في إحراز تقدم في معالجة هذه المشاكل.

وقد شدد برنامج العمل أيضاً على موضوعات رئيسية مثل التعليم والمساواة بين الجنسين والصحة الإنجابية. ولعل أعظم تقدم أحرز قد تحقق في مجال الصحة الإنجابية، الذي هو مجال أعطي أهمية بالغة في البرنامج. ونود التأكيد بوجه خاص على الاعتراف بالحقوق الإنجابية وتكرار المبدأ القائل بأن تنظيم الأسر أداة لا غنى عنها في كفالة حق الأزواج والأفراد تجاه عملياتهم الإنجابية، وهدف ضمان أن يكون كل حمل مقصوداً وأن تكون ولادة كل طفل نابعة عن رغبة في ذلك والاعتراف بأن الإجهاض مشكلة تتعلق بالصحة العامة وأنه يجب أن يواجه على هذا

كما تحتاج أمانات اللجان الاقليمية - وهي في حالتنا، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الى دعم أكبر، لأننا مقتنعون بوجود إدراج موضوع السكان في جداول اعمال الاجتماعات التي تعقد على المستوى الوزاري، ووجود معالجته بصفة دائمة لكفالة فعالية التدابير وجدواها ومناسبتها للسياقات المختلفة لمناطقنا. هذا وقد قررت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في دورتها العامة الأخيرة انشاء لجنة مخصصة أثناء الدورات لمتابعة خطة العمل الاقليمية للسكان.

وختاماً، فإننا مقتنعون بوجود تعزيز لجنة السكان التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بوصفها الهيئة الحكومية الدولية الأساسية لمتابعة برنامج العمل.

ونرى بأننا جميعاً ينبغي أن نكون راضين عما حققه المؤتمر من نجاح. وعلينا جميعاً، حالياً، أن ندعم التزامنا بكفالة تحول توافيق الآراء العالمي من مجرد مقترحات الى عمل محدد.

السيد كاسار (مالطة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): كان إقرار المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المعقود في القاهرة، في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ لبرنامج العمل واحداً من أهم المعالم في سعي المجتمع الدولي لتوخي نهج للتنمية يكون أكثر شمولاً.

وقد جرت في مختلف المراحل التحضيرية قبل انعقاد المؤتمر وخلال مناقشات مكثفة وواسعة النطاق لم تشمل فقط الوفود الرسمية والمنظمات غير الحكومية المعنية تقليدياً بالمسائل السكانية، وإنما شملت أيضاً قطاعاً أعرض كثيراً من الجمهور ووسائط الإعلام. ويمكن للمرء أن يقول حقاً ان المشاركة الشعبية في مناقشة برنامج العمل بلغت مستوى عالمياً بالفعل.

إن قائمة الدول الأعضاء، والمراقبين، وأجهزة الأمم المتحدة، والوكالات المتخصصة، والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية التي حضرت المؤتمر مثيرة للإعجاب. وبالمثل كانت الاستعدادات التي قامت بها السلطات المصرية لاستضافة المؤتمر.

ونعتقد أن من الجوهرى من الآن فصاعداً، التركيز على تعيين التزامات للتعاون الدولي تكون أكثر تحديداً بغرض تنفيذ برنامج العمل الذي اعتمدها. ولا بد أن تؤدي الاتفاقات التي تم التوصل إليها في المؤتمر الى وضع برامج تتعلق بالمواضيع ذات الأولوية وإلى التزامات ملموسة بحيث تتقاسم البلدان المتقدمة النمو والوكالات الدولية مع البلدان النامية مزايا التقدم العلمي والتكنولوجي في إطار جديد من المشاركة معا لتحقيق التنمية الصحيحة.

ونود، مع وضع ذلك في الاعتبار، ابلاغ الجمعية العامة بأن المجلس التنفيذي للجنة الخبراء الحكوميين الرفيعة المستوى سيجتمع غداً، وستشرف المكسيك برئاسة هذا الاجتماع الذي سيكون مفتوحاً لجميع البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وسيشارك فيه صندوق الأمم المتحدة للسكان، وشعبة السكان التابعة لإدارة الإعلام الاقتصادي والاجتماعي وتحليل السياسات بالأمم المتحدة. وسيكون الغرض من الاجتماع تحليل المقترحات المتعلقة بتنفيذ خطة العمل الاقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعنية بالسكان والتنمية في ضوء نتائج مؤتمر القاهرة. وسيعقد اجتماع آخر تشارك فيه الوكالات الدولية المعنية بهذا الموضوع، وسيطلب إليها تقديم دعمها التقني والمالي لهذه الخطة الاقليمية. ونحن على ثقة من أن هذا سيقدم إسهاماً هاماً في كفالة ترجمة توافيق الآراء العالمي الذي تم التوصل إليه مؤخراً الى عمل ملموس الى أقصى حد ممكن. وسننظر بوجه خاص في الفصول الثالث عشر، والرابع عشر، والخامس عشر، والسادس عشر من برنامج العمل الذي أسفر عنه المؤتمر الدولي.

ونود أن نعترف مع الامتنان بالأعمال التي قامت بها أمانة المؤتمر والتي كان لها أثر حاسم في تحقيق نجاحه. ونود أيضاً، أن نبرز للجمعية العامة ضرورة تقديم دعم مالي أكبر الى مختلف فروع الأمانة العامة التي لها دور في هذا الموضوع وعلى رأسها صندوق الأمم المتحدة للسكان الذي هو أهم جهاز لمساعدة البلدان في تنفيذ البرنامج، وأيضاً الى شعبة السكان، التي شاركت اعضاؤها مع أمانة صندوق الأمم المتحدة للسكان؛ والتي أكدت أعمالها مرة أخرى اهميتها المركزية بوصفها الهيئة التي تولد وتنشر المعرفة اللازمة لتقييم ومتابعة الاتجاهات العالمية للسكان.

المتباينة، وهذا الاحترام ضروري للغاية لمثل هذه الأهداف الواسعة المدى.

إن برنامج العمل يشير الى أن:

"عملية النضج التي مر بها التعاون الدولي في ميدان السكان والتنمية قد أبرزت عددا من الصعوبات وأوجه القصور التي يلزم معالجتها".
(A/CONF.171/13، الفقرة ١٤-٧)

والتوجيه الصادر عن القاهرة مؤداه أن مثل هذه السياسات لا يمكن النظر إليها بمعزل عن سواها. ونهجننا يجب أن يكون أوسع في نطاقه وأن يأخذ في الحسبان الكيفية التي تترابط بها كل هذه السياسات.

وها هو الأمين العام للأمم المتحدة السيد بطرس بطرس غالي، يبرز مرة أخرى، في توصياته بشأن خطة للتنمية، التي صدرت في أوائل هذا الأسبوع، الحاجة الى النظر في القضايا الانمائية والاجتماعية بأسلوب متكامل. وتواصل حكومة بلادي تأييد هذا النهج.

وكما أعلن وزير الداخلية والتنمية الاجتماعية، السيد لوييس غاليا، في خطابه أمام مؤتمر القاهرة، فإن مسؤوليتنا العالمية عن السكان تتماثل مع مسؤوليتنا العالمية عن الموارد العالمية. إذ قال إنه يتعين علينا، نحن الجنس البشري، أن نكفل إدارة هذه الموارد على أساس منظور عالمي شامل ووفقا للاحتياجات العالمية الشاملة.

إن المشكلة التي نواجهها مجتمعين اليوم هي الى حد كبير مشكلة نوع التنمية الاجتماعية - الاقتصادية وتوزيع الموارد واستخدامها الذي شهدته العقود القليلة الأخيرة على هذا الكوكب والذي لا يزال قائما حتى الآن.

ويمكن أن يسهم برنامج العمل الذي اعتمد في القاهرة في حسم هذه القضايا، إذا ما نفذت جميع أجزائه في سياق المبادئ التي استرشد بها.

فاتباع نهج انتقائي ينصب التركيز فيه على تنفيذ توجهه ديموغرافي ضيق ويضحى فيه بالمنظور الانمائي، أمر لن يضر نجاح برنامج العمل نفسه وحده،

وإذ تشارك مالطة غيرها في إبداء الشكر لحكومة مصر على ما وضعته تحت تصرف المؤتمر من تسهيلات وعاملين وخدمات ممتازة، فإنها تود أن تعيد تأكيد تقديرها لما أبداه شعب مصر، وبصفة خاصة، شعب القاهرة، من حفاوة بالغة في الترحيب بالمشاركين في المؤتمر.

إن إسهام مصر في نجاح المؤتمر لم يقتصر فقط على دورها كبلد مضيف. فخلال المفاوضات ترك وفد مصر بصماته في تشييد توافق الآراء، مما ساعد على تحقيق تغييرات يسرت، دون شك، من اعتماد برنامج العمل.

واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن تقدير وفد بلادي للأسلوب الكفؤ الذي اتبعته أمانة المؤتمر في تنظيم المؤتمر وخدمته. ولقد وفرت الأمانة العامة للمؤتمر السيدة نغيس صادق، قيادة واسهامات فريدة كان لها أثرها الكبير في التوصل الى النتيجة الختامية للمؤتمر.

ويود وفد بلادي أن يعرب عن تقديره للأسلوب الملهم الذي ترأس به المؤتمر السيد محمد حسني مبارك، رئيس جمهورية مصر، ولما قام به جميع أعضاء هيئة المكتب وموظفي اللجنة الرئيسية من عمل شاق أثناء المفاوضات.

إن الحوار التفاعلي العالمي الشامل الذي جرى قبل وأثناء المؤتمر كان لا بد أن يترك اثرا نهائيا مضيئا في أعماله، وهذا ما حدث فعلا. فإلى جانب تنمية الوعي بقضايا كان يمكن لولا ذلك أن تهمش، ساعد هذا الحوار في إثراء الوثيقة بمناظير هامة مما ييسر تنفيذها.

إن سياسات السكان والتنمية تتطلب أكثر من مجرد موافقة الحكومات والمنظمات الدولية. فنجاحها يرتهن بالمؤازرة النشطة من جانب سكاننا، وهم اللاعبون الرئيسيون وصناع القرار.

فكما أن بوسع الشعوب أن تساند السياسات التي تنسجم أو تتوافق مع قناعاتها، يرجح انها ستقاوم كل ما يكون غريبا عن المبادئ التي تعتز بها. وفي هذا الصدد، يركز برنامج العمل تركيزا صحيحا على احترام القيم الدينية والإثنية، وعلى احترام الخلفيات الثقافية

ويمثل خطوة بارزة الى الأمام بالقياس الى المؤتمرين السابقين للذين انعقدوا في بوخارست ومدينة مكسيكو. كما أعاد مؤتمر القاهرة تأكيد الحاجة الحاسمة الى التضامن والتعاون الدوليين بصدد هذه القضايا في عالمنا المتزايد الترابط.

إن برنامج عمل العشرين عاما الذي اعتمدها في القاهرة يبرز على نحو ملائم تماما ضرورة الاهتمام على سبيل الأولوية بالتنمية والنمو الاقتصاديين المستدامين، ولا سيما باستئصال شأفة الفقر في البلدان النامية. ولا يمكن أن تكون هناك مغالاة في التأكيد على أن أهداف المؤتمر لن تتحقق اذا استمر عدد من يعيشون في فقر مدقع في التزايد وخاصة في البلدان النامية.

وللمؤتمر انجاز هام يتمثل في نجاحه في إقامة رابطة واضحة بين السكان، وأنماط الانتاج غير القابل للاستدامة والاستهلاك المبذر. وتقع على عاتق البلدان المتقدمة النمو مسؤولية خاصة في تدارك هذا الوضع.

إن المسألة الملحة التي يواجهها المجتمع الدولي في فترة ما بعد المؤتمر هي مسألة ترجمة أهداف ومقاصد برنامج العمل الى حقيقة واقعة. وفي هذا السياق، أود أن أبرز بعض العناصر الضرورية من جهودنا لتأمين المتابعة السليمة لوثيقة القاهرة.

أولا، لقد عهد الى الحكومات الوطنية بالمسؤولية الأساسية عن صياغة وتنفيذ سياسات وبرامج ملائمة لتنفيذ أحكام برنامج العمل. اذ يجب أن تطبق هذه الأحكام مع المراعاة التامة لتباين التقاليد والقيم الدينية والأخلاقية لشعب كل بلد معني. ولا بد من إبراز الدور المركزي للأسرة والتمسك بالقيم الأخلاقية في أمور تنظيم الأسرة والقضايا المتصلة بذلك.

وعلى أن الجهود الوطنية التي تبذلها البلدان النامية يجب أن يكملها تعاون دولي أكبر. وإن تهيئة بيئة اقتصادية دولية مواتية لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام والتنمية الاقتصادية المستدامة في البلدان الأكثر فقرا أمر حاسم لضمان التنفيذ الكامل لبرنامج العمل في الوقت اللازم.

بل سيقوض أيضا، وهذا هو الأهم، الثقة التي يضعها سكاننا في مثل هذه المؤتمرات والتجمعات.

إن حكومة بلادي مقتنعة بأن هذا لن يحدث. فنحن مقتنعون بأن هناك وعيا دوليا واسع النطاق سيحول دون تبني مواقف ذات بعد واحد.

إن روح التضامن تتجذر الآن في أرجاء العالم كله. وفي حالات عديدة أصبحت تحل محل المواقف القديمة القائمة على العزلة والانقسام والشقاق، قيم تبرز مصيرنا المشترك ومن ثم حقوقنا المشتركة ومسؤولياتنا المشتركة والتزاماتنا المشتركة.

منذ قرابة ٣٠ عاما طرح بلدي، للمرة الأولى في هذه الجمعية، مفهوم التراث المشترك للبشرية. وها هي تلك المبادرة توتي ثمارها هذا الاسبوع في كينغستون بحامايكا.

إننا نعتقد ان موضوع السكان والتنمية جدير بأن يبحث في إطار منظور أوسع نطاقا هو منظور التراث المشترك. وبدون النظر الى الموضوع على هذا النحو لن نكون منصفين للجهود التي بذلت في القاهرة لاجراج برنامج العمل الذي هو برنامج يوفر - بالرغم من تحفظاتنا الباقية بصدد حمايته غير الكافية لحقوق الجنين - استراتيجية ايجابية تدمج قضايا السكان في سياق التنمية الأوسع نطاقا بكثير.

السيد رحمن (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
اسمحوا لي أن أبدأ بالتعبير عن خالص شكر وفد بلادي لحكومة مصر وشعبها على التوفيق في اتخاذ جميع الترتيبات اللازمة لعقد المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية بنجاح. ونحن نقدر بصفة خاصة جهود السيدة نفيس صادق في توجيه العملية التحضيرية والمؤتمر نفسه، بمهارة.

وأود أن أعرب عن مشاركتي مع الممثل الدائم للجزائر ف الآراء التي أبدتها نيابة عن مجموعة ال ٧٧، بيد أنني أود أن أعتنم هذه الفرصة لإبداء بضع نقاط.

لقد كان مؤتمر القاهرة حدثا تاريخيا في تسليطه الأضواء على الروابط المتداخلة بين قضايا السكان والتنمية والبيئة. وهذا النهج الكلي يعد انجازا هاما،

المعني بالمستوطنات البشرية (الموئل الثاني). ونرى أن الشواغل السكانية والإنمائية ستنعكس على النحو الواجب في النتائج الختامية لهذه المؤتمرات.

ينبغي للأمم المتحدة أن تواصل أداء دور هام في مجال السكان والتنمية، وبخاصة ادخال برنامج العمل الى حيز التطبيق العملي. وفي هذا الصدد ينبغي استعراض وتعزيز آليات الأمم المتحدة القائمة في مجال السكان والتنمية في ضوء الفصل السادس عشر من برنامج العمل. وبالنظر الى الطائفة الواسعة النطاق من المسائل التي تناولها المؤتمر وعدد التوصيات الواردة في برنامج العمل، سيكون ضروريا بالتأكيد اشراك عدد من هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها.

وفي هذا السياق، لا بد من ضمان تنسيق أفضل، وبخاصة بين لجنة السكان وشعبة السكان وصندوق الأمم المتحدة للسكان. ونحن نرى أنه ينبغي أن تكون هناك وكالة حكومية دولية تضطلع بمسؤولية مراقبة التنفيذ عن كثب، ورصد وتقييم برنامج العمل. وفي هذا الشأن، فإن دور وولاية لجنة السكان بحاجة الى الاستعراض وذلك - في جملة أمور - بإدماج الجوانب الإنمائية مع القضايا السكانية. وينبغي النظر الجاد في أمر تقوية دور صندوق الأمم المتحدة للسكان في تعبئة الموارد وتنفيذ البرامج. وينبغي أيضا النظر في أمر إنشاء مجلس تنفيذي منفصل للصندوق.

إن الاستعراض الدوري لتنفيذ برنامج العمل ضروري ليس فقط لمتابعة التقدم المحرز وإنما أيضا لاقتراح تدابير جديدة لتحقيق مقاصد وأهداف برنامج العمل. ونحن نرى وجوب تبسيط نظام الأمم المتحدة للإبلاغ عن الأوضاع في مجال السكان. وينبغي مساعدة البلدان النامية في إنشاء قواعد بيانات وطنية بشأن السكان وكذلك في إعداد التقارير.

وكما أكدنا خلال مؤتمر القاهرة، فإن حكومة بلادنا تولي أولوية قصوى للسياسات الرامية الى خفض معدل النمو السكاني. إن سياستنا سياسة متكاملة تغطي الرعاية الصحية الأساسية، وبخاصة للأطفال، ورعاية الأسر، وتنمية الموارد البشرية عن طريق التعليم والتدريب، وتخفيف الفقر وتمكين المرأة. ونحن نبذل جهودا مستمرة لادماج المرأة ادماجا تاما في الأنشطة الإنمائية الوطنية، وقد ركزنا بشكل متزايد على تهيئة فرص العمل للمرأة. وتقوم بعض المنظمات غير

إننا نعتقد أن المسائل التالية أساسية لتمكين البلدان النامية من اتخاذ تدابير إضافية في مجالي السكان والتنمية: بذل البلدان المتقدمة النمو جهودا مكثفة لبلوغ هدف المساعدة الإنمائية الرسمية أي ٠,٧ في المائة؛ وكفالة تدفقات موارد جديدة إضافية للبلدان النامية بشأن مسائل السكان والتنمية؛ والتوصل الى حل دائم لمشكلة المديونية التي تعاني منها البلدان النامية والتي تعوق تنميتها الاجتماعية - الاقتصادية الشاملة؛ وتسهيل وصول منتجات البلدان النامية الى السوق، والعمل على أن يكون لسياسات التحرر التجاري في ظل اتفاقات جولة أوروغواي أثر موات لدى هذه البلدان؛ ومراعاة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا وتوفير المساعدة المالية والتقنية الخاصة لها بغية مساعدة أنشطتها في مجال السكان والتنمية، وإيلاء الأهمية الواجبة لبناء قدرات البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا. وفي هذا الصدد ينبغي إبراز أهمية نقل التكنولوجيا وتقاسم نتائج البحوث بشأن مسائل السكان والتنمية.

إن تمكين المرأة وتعزيز مشاركتها في الأنشطة الإنمائية قد أبرز في برنامج العمل وهما يستحقان أولوية خاصة في أنشطة ما بعد مؤتمر القاهرة. ولا تزال مسائل التثقيف، والرعاية الصحية الأولية والوصول الى المعلومات تحتل مكانا بارزا في جدول أعمالنا. وينبغي جعل تنمية الموارد البشرية، وبخاصة عن طريق تعزيز فرص الوصول الى التعليم والتدريب، في صلب جهودنا الإنمائية. وينبغي تأكيد اقتسام وتبادل المعلومات بشأن البرامج والأنشطة السكانية. وفي هذا السياق، ينبغي أن يشجع ويعزز التعاون دون الإقليمي والإقليمي بشأن الأنشطة السكانية.

لا بد أن تنفذ السياسات والبرامج السكانية مع مراعاة الاحتياجات الخاصة لقطاعات المجتمع الفقيرة والضعيفة. وينبغي أن يكفل ألا تؤثر تدابير الإصلاح الاقتصادي تأثيرا عكسيا على الفقراء. وفي هذا الشأن، ينبغي أن تولي مؤسسات بریتون وودز اهتمام أكبر للأثر الاجتماعي ولشبكات الأمان الاجتماعي عند صياغة وتنفيذ تدابير التكيف الهيكلي.

إننا نعتقد أن نتيجة مؤتمر القاهرة ستسهم اسهاما كبيرا في العمليات التحضيرية للمؤتمرات الدولية المقبلة، ولا سيما مؤتمر القمة الاجتماعية، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، ومؤتمر الأمم المتحدة

وأود أيضا أن أؤكد مجددا تقديرنا للدعم الذي قدمه صندوق الأمم المتحدة للسكان الى عملينا الوطنية التحضيرية. لقد أتاح هذا الدعم إجراء مناقشة واسعة النطاق بين جميع قطاعات المجتمع البرازيلي بشأن المسائل محل النظر، وتكوين رأي توافقي حملي الوفد البرازيلي معه الى اجتماعات اللجنة التحضيرية وإلى القاهرة. وقد أدت سلامة هذه العملية الى اعتمادها باعتبارها نموذجا يحتذى في الاستعدادات التي نتخذها لمؤتمرات الأمم المتحدة الأخرى التي ستعقد في السنوات المقبلة.

وفي التاريخ الطويل للمداولات بشأن قضايا السكان، يمكن اعتبار مؤتمر القاهرة معلما بارزا من عدة نواح. وفي مقدمتها كون المؤتمر قد حدد بوضوح الصلة القوية بين قضايا السكان والجوانب الأوسع لسياسات التنمية وكذلك أهمية الإنسان باعتباره الغاية والوسيلة في هذه المسائل.

وهذا النهج الإنساني والإنمائي بالنسبة لمسائل السكان ينبع من الوعي المتزايد بأن قرارات الأفراد ينبغي أن تتخذ على المستوى الفردي مع اعتبار تحسين الحالة الاجتماعية والاقتصادية للأفراد العنصر الجوهري في بلوغ الأهداف السكانية.

إن هذين الجانبين من القضية قد تحديدهما بوضوح في لب القرارات التي اتفق عليها في المؤتمر. فلا بد من إعطاء الفـرد وسائل الأعمال الكامل لحقوقه الاقتصادية والثقافية والمدنية والسياسية. وقد بات واضحا كل الوضوح الآن أنه إذا ما تمكن الأزواج - وتمكنت النساء بوجه خاص - من التحكم بالفعل في أوضاعهم في كل من هذه المجالات، أتى التحكم في الزيادة السكانية، عن طريق تنظيم الخصوبة، كنتيجة طبيعية وطوعية.

وفي هذا الصدد، فإن دور الدولة ينبغي أن يتمثل في تأمين الظروف التي تساعد بالفعل على الأعمال الكامل والفعال لهذه الحقوق. ولهذا السبب، حدد برنامج العمل السياسات والتوصيات في المجالات الأساسية المتمثلة في تمكين المرأة وتحسين فرص وصولها الى خدمات الصحة العامة والتعليم وتحسين نوعية هذه الخدمات.

الحكومية بعمل جدير بالثناء في مساعدة المرأة، وبخاصة في القرى، على بدء مشاريع صغيرة. إن المرأة العاملة حتى في القرى النائية تصبح بشكل تدريجي أكثر وعيا بأمور الصحة الإنجابية وحجم الأسرة.

إن استئصال الفقر يحظى بأولوية قصوى في أنشطتنا المتعلقة بالسكان والتنمية. وقد خصصت الحكومة في السنوات الأخيرة أكثر من ٣٠ في المائة من الميزانية الإنمائية السنوية للقطاعات الاجتماعية.

إن كفالة التعليم للجميع، وبخاصة للطفلة، وتوفير المنشآت الصحية الأساسية عاملان حاسمان في انجاح السياسات والبرامج السكانية. وبالرغم من الموارد المحدودة والقيود التكنولوجية، فإننا ننفذ خطة طموحة في هذين المجالين الحاسمين. إن حكومة بلادنا تنفذ برنامجا طويل الأجل لتوفير التعليم للبنات. لقد جعل التعليم للطفلة مجانيا حتى الصف الثامن، وتقدم الحكومة منحا للطالبات في المستوى الثانوي. إن جهودنا المكثفة في مجال الرعاية الصحية للطفـل أسفرت عن زيادة هائلة في تطعيم الأطفال، وانخفاضا ملموسا في معدلات وفيات الأطفال. واتخذت الحكومة بالفعل الخطوات الضرورية لتنفيذ توصيات برنامج العمل. ولما كانت المهمة ضخمة، فإنها ستتطلب دعما دوليا معززا ومستداما في جميع المجالات.

في الختام، أود أن أؤكد على الحاجة الى إقامة مشاركة عالمية جديدة وحقيقية قائمة على تقاسم المسؤوليات مع مراعاة تمايزها بغية تحقيق أهداف برنامج العمل. وإن توفر الإرادة السياسية القوية لأمر حاسم أيضا لضمان ترجمة التزامنا الى أعمال ملموسة حتى تتمكن أجيالنا المقبلة من أن تحيا حياة أفضل.

السيد فلورنسيو (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): منذ أكثر قليلا من شهرين اختتم المجتمع الدولي المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية، باعتماد برنامج عمل القاهرة. ويجب أن تكون أولى كلماتنا بالضرورة إعرابا عن الامتنان العميق لحكومة مصر، على الطريقة البالغة الكمال التي نظمت بها المؤتمر، وللشعب المصري، على الترحيب الحار وكرم الضيافة اللذين استقبل بهما الوفود من أنحاء العالم، وللسيادة نضيس صادق الأمانة العامة للمؤتمر، التي كان تضانها وجهودها الدؤوبة أساسيين لنجاحه.

مجلسه التنفيذي، ينبغي أن يحتفظ بالمسؤولية الشاملة عن التنفيذ التشغيلي للتعاون الدولي في ميدان السكان.

إن مسألة إنشاء مجلس تنفيذي منفصل للصندوق، وفقا لما اقترحته مجموعة الـ ٧٧ في سياق عملية إعادة تشكيل وإعادة تنشيط الميدان الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، كانت قد أجلت لحين انعقاد المؤتمر. ويرى وفدي أن زيادة التشديد على التعاون الدولي الذي سيكون مطلوبا بالضرورة لو أريد لأهداف برنامج العمل أن تتحقق، تبرر القيام بهذا الإجراء. ومع ذلك ندرك أن مثل هذا القرار لا يحظى بتأييد واسع النطاق. ويبدو أنه ينبغي لنا أن نتفق على الأقل على أن نخصص لشؤون الصندوق وحده دورة كاملة من دورات مجلس الإدارة المشترك لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية. وأخيرا ينبغي تعزيز شعبة السكان حتى تتمكن من القيام بعملها الحيوي، التحليلي والاحصائي، في ميدان السكان.

لقد شهد عمل الأمم المتحدة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي على مدى العقد الماضي مجموعة لم يسبق لها مثيل من المؤتمرات العالمية ومؤتمرات القمة. بدءا بمؤتمر القمة من أجل الطفل. وقد ركزنا الاهتمام على التنمية المستدامة في ريو دي جانيرو، وعلى حقوق الإنسان في فيينا، وعلى التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية في بريدج تاون، والآن على السكان في القاهرة. وفي السنوات المقبلة سنعالج مسائل التنمية الاجتماعية في كوبنهاغن، والمرأة في بيجينغ، والمستوطنات البشرية في استنبول.

وعلى الرغم من هذه المنجزات، أود أن أعتنم هذه الفرصة لكي أشير إلى الاقتراح الذي قدمه وزير الشؤون الخارجية في البرازيل، السفير سيلسو أموريم، لدى افتتاح المناقشة العامة للدورة الحالية للجمعية العامة، ومؤداه أنه لا بد من عقد مؤتمر الأمم المتحدة معني بالتنمية في وقت ملائم لتشجيع القيام في إطار مفاهيمي أعرض بإدماج مبادرات وبرامج المؤتمرات القطاعية التي عقدت خلال هذا العقد في كل متآف ومتماسك.

والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية كان أيضا مؤتمرا هاما من حيث أنه وفر مؤشرا كميا للموارد المطلوبة لتنفيذ برنامج العمل.

إن المؤتمر، بتحديدته المسؤولية عن تعبئة ثلثي هذه الموارد على الصعيد الوطني، اعترف بأن الأنشطة المتوخاة تقع أساسا في المجال الوطني. كما أن المؤتمر، بتحديدته الحاجة إلى الحصول على الثلث المتبقي من مصادر التعاون الدولي، قد اعترف بالأهمية العالمية لقضايا السكان، تلك الأهمية التي لا تنبع من الضرورة الأخلاقية التي تقضي بأن يساعد الأغنياء الفقراء فحسب بل تنبع أيضا من تأثير العوامل السكانية على المجتمع الدولي بأسره.

ويسرنا أن نلاحظ أن بعض البلدان الصناعية قد ألمحت عن نيتها في تلبية هذه الالتزامات بزيادة الدعم المالي الذي تقدمه للتعاون الدولي في مجال السكان. وما ننتظره هو أن تمثل هذه الالتزامات بشكل فعلي موارد جديدة وإضافية وألا تكون مجرد عملية إعادة تخصيص للموارد بالاقطاع من مجالات أخرى من مجالات التعاون. فضلا عن ذلك نأمل ألا تتضاءل هذه الالتزامات بتضاؤل اهتمام وسائل الإعلام الدولية وتضاؤل الاهتمام العام للذين تركزا أثناء مداواتنا على مؤتمر القاهرة، وهو ما حدث بالنسبة لعملية متابعة مؤتمرات أخرى انعقدت مؤخرا.

إن متابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية مهمة من المهام الرئيسية في هذه الدورة للجمعية العامة. وفي هذا الصدد، يرى وفدي أن الهيكل المؤسسي الرئيسي قد أقيم بالفعل داخل الأمم المتحدة. والمطلوب هو التوفيق بين هذا الهيكل وبين النطاق الموسع للأنشطة النابع من هذا المؤتمر.

إن لجنة السكان، جنبا إلى جنب مع بعض اللجان الفنية الأخرى المنبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ينبغي تزويدها بالوسائل التي تمكنها من الاضطلاع بمسؤوليات الرصد الحكومي الدولي للتوصيات والالتزامات التي أسفر عنها المؤتمر. وهذا سوف يتطلب استعراضا لولاية وتشكيل وأساليب عمل اللجنة.

إن صندوق الأمم المتحدة للسكان تحت القيادة الدينامية للسيدة نفيس صادق، وبارشاد و اشرف

إن لدى وفد بلدي ما يبهر ارتياحه لنتيجة المؤتمر بوجه عام. فتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه في القاهرة، كما ندرك جميعا، حساس للغاية وهو يؤكد أيضا على الحاجة إلى احترام جميع الأطراف المعنية للعناصر التي توافقت عليها الآراء وألا يجري استفزاز بعضها وحده للمتابعة على نحو انتقائي. لذلك ينظر وفد بلدي إلى جهود المتابعة الجارية على أنها جهود لها أهمية حاسمة في تعزيز ما تحقق في القاهرة من مكاسب.

ونحن، بوصفنا بلدا ناميا، سعداء لأن الحق في التنمية أدرج كحق من حقوق الإنسان، ولأن الأحكام المتعلقة بتمكين المرأة والقضاء على التمييز ضدها أصبحت مقبولة. ويسعدنا خاصة أنه قد تم الاتفاق على ضرورة تعزيز بيئة اقتصادية داعمة على نحو ما ورد ذكره على وجه التحديد في أحكام الوثيقة المتفق عليها، ونحن على ثقة بأن أعمال متابعة المؤتمر ستكفل اتخاذ تدابير محددة لتحقيق ذلك.

لقد انضمنا إلى توافق الآراء على أهداف كمية محددة في مجالات مثل العمر المتوقع، ووفيات الأطفال، ووفيات الأمهات. وقد لاحظنا، مع الارتياح، الموافقة في المؤتمر على تقديرات الموارد المطلوبة لدعم برنامج العمل في البلدان النامية وفي البلدان التي تمر بالاقتصادات فيها بمرحلة انتقالية، وعلى ضرورة زيادتها بمقدار يتراوح بين الربع والثالث. ويرحب وفد بلدي بإعادة التأكيد في المؤتمر على موقف حكومتنا بالذات القاضي بأن اقتراح الـ "٢٠/٢٠" الذي يشترط تخصيص ٢٠ في المائة من المساعدة الانمائية الرسمية للقطاع الاجتماعي، اقتراح يتطلب مزيدا من التوضيح والبحث. ويحدونا الأمل أن تراعي الصناديق والوكالات كون هذه الفكرة فكرة تتطلب مزيدا من المناقشة قبل اعتمادها على أي وجه.

لقد ساعد وفد بلدي أيضا في تعديل صيغ كانت تقضي بجعل تيسيرات الديون تيسرات تعطى في مقابل المساعدة الوطنية التي تعرضها الحكومات في مسائل السكان والتنمية. ونحن نشعر بالامتنان إزاء عدم قبول هذه المقايضات في المؤتمر.

لقد كان وفد بلدي، مثل وفود عديدة أخرى، يشعر بالقلق، في بداية المؤتمر، إزاء الجدل المحيط

وختاما يرى وفد البرازيل أن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية كان معلما بارزا، من حيث أنه أوجد نهجا جديدا تجاه مسألة السكان، نهجا اعترف بأن الدور الفاصل في المسألة هو دور الإنسان، وخاصة المرأة. كما أنه كان هاما بشكل خاص في إبرازه إمكانات التعاون الدولي القائم على الحوار الصريح البناء الذي يساعد على التوفيق بين الاتجاهات الفكرية المتميزة.

ومن حيث الجوهر، إن مؤتمر القاهرة يشكل نتاجا رائعا بالنسبة لمستقبل العلاقات الدولية، نتاجا قدم لنا جميعا مثلا رائعا على التسامح المتبادل. وهو مثال نأمل أن نهتدي به في مداولاتنا المستقبلية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي.

السيد بهاكنا (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسر وفد بلدي أن يشارك في هذه الجلسة الهامة للجمعية العامة لمتابعة الحدث البارز المتمثل في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عقد مؤخرا في القاهرة، وهو ثالث مؤتمر من نوعه. فبعد تجربتنا السابقتين في رومانيا والمكسيك، شاركت حكومتي في جميع الاجتماعات التحضيرية وفي المؤتمر نفسه بأهداف محددة تماما.

أولا، لقد هدفنا إلى كفالة قبول دولي للربط بين السكان والتنمية. وثانيا، سعينا إلى التأكيد على أن الطريقة الرئيسية لتحقيق التنمية، فيما يخص البلدان النامية، هي تحقيق النمو الاقتصادي المستدام. وثالثا، أكدنا مجددا على أن هذا النمو المستدام يتطلب بيئة اقتصادية داعمة تتألف، في جملة أمور، من نظام تجاري دولي منفتح وعادل ومأمون وغير تمييزي ويمكن التنبؤ به، حيث يمكن خفض عبء الديون الخارجية، وحيث تتاح الموارد المالية الجديدة والإضافية، وحيث يمكن التأكيد على الوصول إلى التكنولوجيا. رابعا، سعينا إلى تحقيق قبول دولي للموارد التي قدر أنها ستكون مطلوبة لدعم برنامج العمل في البلدان النامية، وفي البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وبخاصة في مجال الصحة الانجابية وتنظيم الأسرة. وكانت اللازمة الطبيعية لذلك هي كفالة موافقة الدول الأعضاء على زيادة عنصر المساعدة الخارجية لتدفقات الموارد هذه.

نشجع على الحرص عند تشكيل أي مجلس على أن يكون ممثلاً لمصالح مستعملي أموال صندوق الأمم المتحدة للسكان، لا مصالح المانحين الكبار وحدهم. ووفد بلدي ملتزم بدعم أية إجراءات لمتابعة أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، يمكن التوصل إليها بتوافق الآراء بعد إجراء مناقشات حكومية دولية.

السيد سامانا (بابوا غينيا الجديدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في السنوات الـ ٢٠ التي مضت منذ بوخارست، صاغ المجتمع الدولي رؤية مشتركة وتوصل الى توافق عالمي في الآراء بشأن برنامج العمل الذي سيكون بمثابة مخطط أولي تشكل على أساسه كل دولة سياساتها وبرامجها الخاصة طبقاً لاحتياجاتها وأولوياتها المحددة.

لقد نجح مؤتمر القاهرة نجاحاً عظيماً، وإننا نشي على السيدة صادق وأمانات الوكالات المتخصصة والمنظمات التي اشتركت، على عملهم الممتاز. كما وأننا نعرب عن امتناننا وتقديرنا لمصر حكومة وشعباً على ضيافتها الحارة وإدارتها الكفؤة لمراقف المؤتمر.

إن المجتمع الدولي في هذه اللحظة التاريخية اعتمد، عن حق وعلى النحو المناسب، برنامجاً شاملاً للعمل يدمج مسائل إدارة السكان مع التنمية العامة للموارد وإدارتها بهدف تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي في جميع أرجاء العالم.

إن المناظير السكانية والانمائية، كما رسمها برنامج العمل، تتطلب فعلاً دعمنا من أجل تشجيع السياسات والاستراتيجيات التي تعزز النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة، مع المشاركة المباشرة من جانب شعبنا في جميع مجالات التنمية. وإن نجاح العملية في نهاية المطاف سيتوقف بجلاء على مدى تنفيذ برنامج عمل مؤتمر القاهرة، على النحو المنصوص عليه في الفصل الرابع عشر من الوثيقة. وإن التقدير الواقعي لامكانات النجاح يتوقف على عدد من العناصر، وأود أن أركز على اثنين منها،

أولاً، ثمة حاجة لوضع استراتيجيات واقعية وعملية تشتمل على جميع قطاعات المجتمع على الصعيد الوطني، بما في ذلك الالتزامات الحكومية العامة من حيث توفير التمويل اللازم وتحسين السياسات التي تحكم الاستراتيجيات المشتركة فيما بين القطاعات.

بالإشارات الى الإجهاض، واستعمال مصطلحات مثل الحقوق الجنسية والحقوق الإنجابية، والأمومة المأمونة، وتنظيم الخصوبة، وخدمات الصحة الإنجابية. وسررنا بصورة خاصة لأن هذه المسائل الخلافية قد حلت عن طريق استعمال مصطلحات تلقى قبولا أكثر وتم الاتفاق عليها بتوافق الآراء. ووفد بلدي أيد الاتفاقات الأساسية التي أتاحت الوصول الى توافق الآراء هذا. ونحن نوافق على ما جاء في توافق الآراء من أن الحكومات ينبغي أن تتصدى للأثار الصحية التي تترتب على عمليات الإجهاض غير المأمونة، ومن ضرورة إيلاء الأولوية العليا لمنع الحمل غير المرغوب فيه، الأمر الذي يزيل الحاجة الى عمليات الإجهاض. ولقد أكدنا كذلك خلال اجتماعات اللجنة التحضيرية على أن النساء اللواتي حملن حملاً غير مرغوب فيه ينبغي تمكينهن من الوصول الى معلومات موثوق بها ومن الحصول على مساعدة عطوفة، وعلى خدمات جيدة النوعية في حال تعرضهن لأزمات طبية ناجمة عن عمليات الإجهاض. وقد أكدنا على أن الإجهاض ينبغي أن يكون آمناً حيث لا ينطوي على مخالفة للقانون. وهذه العناصر قد صادق عليها المؤتمر بتوافق الآراء، وحكومتي ملتزمة بإحراز تقدم وفقاً لهذه الخطوط.

ونود أن نؤكد بصورة خاصة على الحاجة الى الوصول الى التكنولوجيا الأحدث فيما يتعلق بمواضيع ومسائل نوقشت واتفق عليها في المؤتمر، مثل ميادين تنظيم الأسرة، والصحة الإنجابية والحفاظ على حياة الوليد، دون فرض تكاليف مانعة. ويرى وفد بلدي أن الموارد المطلوبة من أجل تنفيذ برنامج العمل الذي اعتمد في القاهرة يتعين توفيرها كهبات أو بشروط تساهلية، ويفضل عن طريق وكالات متعددة الأطراف أو وكالات الأمم المتحدة ودون تقليص حجم المساعدات الخارجية في قطاعات إنمائية أخرى. كذلك يتعين وضع آلية لرصد تدفق المساعدات الخارجية لتنفيذ برنامج العمل في ضوء الأرقام العالمية التي تم قبولها في المؤتمر.

ختاماً، يشعر وفد بلدي بأن مسألة إنشاء مجلس تنفيذي مستقل لصندوق الأمم المتحدة للسكان لا ينبغي النظر فيها إلا عندما تصبح الموارد الكبيرة متوفرة فعلاً للصندوق. والهند، بوصفها بلداً نامياً، لا يمكن أن توافق على إجراء مناقشات حول هذه المسألة ما لم تتم كفالة الموارد الإضافية. كذلك نحن

التخطيط ولتوفير معونة فعالة في صدد اتخاذ القرارات.

وبما أن التعليم يضطلع بدور بالغ الأهمية، سواء من حيث تنمية الموارد البشرية أو نشر المعلومات، فإن بابوا غينيا الجديدة قد بدأت فعلا في استخدام مواد مناهج دراسية مناسبة لخلق وعي أكبر بين المراهقين بغرض التثقيف في المسائل الجنسية والصحة الانجابية. فسياسات الاصلاح التعليمي الوطنية، مثلا، تشدد على أهمية إتاحة المزيد من فرص الوصول الى هذه المعلومات للبنات، فضلا عن التعليم الأساسي العالي النوعية للجميع. فبرامج محو الأمية التي تضطلع بها دائرة التربية الوطنية تقوم على مشاركة منظمات غير حكومية وخصوصا النساء، وبذلك توفر شبكة مفيدة جدا يمكن من خلالها نشر معلومات تتعلق بالسكان ومسائل التنمية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد ارزومانيان (أرمينيا).

والى جانب استخدام المؤسسات التعليمية، وجدت بابوا غينيا الجديدة أن استخدام شبكة إذاعية للاتصالات كوسيط متعدد اللغات يتيح قناة فعالة وكمؤة جدا لتنفيذ برامج وأنشطة التوعية العامة في مسائل السكان والتنمية. ومجموعات المسرح الثقافي في بابوا غينيا الجديدة التي تدور مسرحياتها حول موضوعات تنظيم الأسرة تشكل كذلك طريقة مبتكرة أخرى للعاملين من أجل التنمية لتوجيه المعلومات، بطريقة تحقق فعالية التكاليف، الى أكبر قطاع ممكن من السكان في مختلف المجتمعات المنعزلة.

ونؤيد استمرار تشديد صندوق الأمم المتحدة للسكان على صحة الأم والطفل كجزء من المكونات الأكبر لأنشطة تنظيم السكان والتنمية. ولا تزال مسائل صحة الأطفال تشكل قلقا بالغاً لبابوا غينيا الجديدة ومنطقة المحيط الهادئ ككل. وقد بدأت حكومة بابوا غينيا الجديدة مؤخرا برنامجا للمحافظة على حياة الأطفال يركز على مشاكل التغذية والاحتياجات الصحية للأطفال.

وبينما قد لا تمثل الهجرة الدولية مشكلة كبيرة لبابوا غينيا الجديدة، فإن الهجرة الداخلية، وخصوصا من

ثانيا، إن الدعم الدولي من جانب الوكالات المانحة والمنظمات متعددة الأطراف للبرامج الوطنية سيكون أساسيا في تحقيق الأهداف والأغراض التي حددها برنامج عمل القاهرة.

ويلاحظ وفد بلادي بتقدير كبير أن عددا كبيرا من البلدان قد تعهد بزيادة اسهاماته من أجل تنفيذ برنامج العمل. ونوه خصوصا بإسهام حكومة الولايات المتحدة بمبلغ يقدر بـ ٤٠ مليون دولار لصندوق الأمم المتحدة للسكان. ويقدر وفد بلادي كذلك حقيقة أن صندوق الأمم المتحدة للسكان قد بدأ فعلا بتحديد آليات لتنفيذ برنامج العمل في منطقة آسيا - المحيط الهادئ.

بيد أننا ندرك، أن الأهداف المحددة المنصوص عليها في هذه الوثيقة قد تكون صعبة التحقيق جدا بالنسبة للعديد من البلدان النامية بسبب أوضاعها المالية الداخلية الخطيرة الناتجة عن انخفاض أسعار السلع وعن البيئة التجارية الدولية غير المؤاتية عموما، وفي هذا مدعاة للقلق.

وفي سياق هذه البلدان النامية، فإن الافتقار كذلك الى بيانات ومهارات وتكنولوجيا معلومات يعول عليها أمر يزيد من صعوبة التحديد الواقعي للمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الذي هو أمر لازم لإقرار مبادئ توجيهية مناسبة في تحديد الأولويات في مجال تخصيص الموارد في المدى المتوسط والمدى الطويل. وبالتالي فإن العديد من البلدان النامية ربما لا تكون في وضع يمكنها من التصدي على النحو الكافي للمراحل الأولى الحاسمة لتنفيذ برنامج العمل.

وإذ لا يغيب هذا عن البال، فإن بابوا غينيا الجديدة تعتقد أن الدعم الدولي، في شكل مساعدة مالية وتقنية إضافية، لا بد أن يوجه لبناء القدرات المؤسسية والجوانب التشغيلية من تنفيذ برنامج العمل والمشروعات المحددة.

وبغية تسهيل التنفيذ الفعال لبرنامج العمل على المستوى العملي، فإن البلدان الجزرية في المحيط الهادئ تشدد على بناء القدرات - بما في ذلك إقامة مرافق للتدريب وتمويل الهياكل الأساسية للنقل والاتصالات - وتحسين تكنولوجيا المعلومات لتسهيل إيجاد قاعدة بيانات سليمة ووقائية لأغراض

إطار التعاون الدولي، مع العناية بصورة محددة بتنفيذ برنامج عمل مؤتمر القاهرة.

وأود أن أؤكد مجدداً بأن اتجاه التعاون في مجال التنمية الدولية ينبغي أن يتركز على تحسين فحوى برامج الاستراتيجيات الوطنية من أجل التعبير عن الواقع في فرادى البلدان.

ونحث على أن تؤخذ بعين الاعتبار، لدى تطبيق برنامج العمل، تقاليد التعدد الثقافي ونظم القيم السائدة لدى مختلف المناطق والبلدان وتنوعها المتميز في النواحي الجغرافية والديمقراطية. ففي بابوا غينيا الجديدة ومنطقة المحيط الهادئ، نود أن نشدد على الشخصية الفنية لسكاننا، والتضاريس الوعرة والعزلة الجغرافية. ولذلك فإننا نعطي الأولوية لتطوير البنية التحتية، مثل النقل والاتصالات، ونشدد على الإدارة وبناء القدرة المؤسسية، وموارد تكنولوجيا المعلومات، واستخدام العمليات التعليمية في تنمية الموارد البشرية للمشاريع سيتحدد بها نجاحنا عموماً في تحقيق أهدافنا في التنمية الوطنية.

إننا ندرك فائدة الاستقرار السكاني الذي يمكن تحقيقه بتحسين فرص الوصول إلى الرعاية الصحية الانجابية وتخفيض معدلات الوفيات ورفع المستويات التعليمية وتحسين مركز المرأة وتمكينها؛ بوصف ذلك عاملاً هاماً في نجاح إدارة السكان والتنمية.

لذا، يعتقد وفدي أن اعتماد برنامج العمل المعروض علينا يكتسب أهمية كبرى في موازنة احتياجات النمو السكاني العالمي المتزايد والأولويات الأخرى للتنمية القطاعية التي تعتبر حيوية في تحقيق الاستقرار السكاني، وتكفل بالتالي الاستقرار الاجتماعي - الاقتصادي والسياسي طويل الأجل داخل بلداننا.

ختاماً، نحث هذه الهيئة على تقديم مبادئ توجيهية واضحة خالية من التحيز السياسي، بشأن تنفيذ مختلف الوكالات والمنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة لبرنامج عمل القاهرة. لقد أحرزنا حتى الآن تقدماً إيجابياً في القاهرة بشأن مسألة الترتيبات المؤسسية.

المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، تسبب مشكلة خطيرة على صحة المواطنين العاديين ومعيشتهم الأساسية. وتشير الدراسات إلى أن نمو السكان الحضريين يسير بسرعة أكبر من متوسط نمو السكان العام في البلاد. ويقدر على الأرجح أن تضم المراكز الحضرية في عام ٢٠١٥ ما بين ٢٠ إلى ٣٠ في المائة من المجموع الإجمالي للسكان. والسلطات والحكومات المدنية تعاني من عجز فادح في قدرتها على تلبية الاحتياجات الأساسية لهذه المجتمعات على نحو كاف.

وبرنامج العمل الدولي الراهن المعني بالسكان والتنمية كان يمكن تقويته ليجسد بشكل كاف الشواغل المتصلة باستراتيجيات التنمية الريفية والإقليمية. فالاختلالات القائمة في مجال التنمية فيما بين الريف والحضر والفوارق الإقليمية تؤثر بصورة مباشرة في أنماط الهجرة. وبغية معالجة هذه المسائل المتعاضمة بطريقة أكثر فعالية على المستوى الوطني، أنشأت حكومة بابوا غينيا الجديدة المجلس الوطني للسكان كهيئة لتنسيق السياسات المتعلقة بالسكان والتنمية. وتوفر هذه الهيئة الآلية التي يتحقق من خلالها التمثيل المباشر للحكومة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والكنايس والتي يمكن لهذه الجهات أن تقدم عن طريقها مدخلاتها في القرارات المتخذة على أعلى مستوى حكومي.

وبغية تحسين التنسيق وتحديد أهداف مناسبة في مختلف القطاعات وتطوير مكونات برنامج واقعي، فإن حكومة بابوا غينيا الجديدة تعمل الآن على ربط عمل الهيئة المعنية بالتنمية المستدامة المنشأة مؤخراً وعمل المجلس الوطني للسكان، والمجلس الوطني للمرأة، والأجهزة المتعددة الخاصة بتنسيق السياسات، بدور الإشراف والإدارة والتوجيه العام لمجلس التخطيط الوطني رفيع المستوى. والمجلس الوطني للتخطيط يمثل أداة استراتيجية لإدارة الموارد وصنع القرار أنشئت من جانب مجلس الوزراء لتحقيق كفاءة وفعالية أكبر في تعبئة الموارد وتخصيص الموارد من أجل تحقيق الأولويات والأهداف الوطنية.

ويعتقد وفد بلادي أنه من خلال إقامة هذا الهيكل التشغيلي لصنع القرار، والوصل بين مختلف القطاعات والمشاركين، فإن بابوا غينيا الجديدة ستتمكن من تحسين قدرتها على الاضطلاع بمسؤوليات إضافية في

لقد تشرفت فيجي بالمشاركة في المؤتمر الذي مثلت فيه على المستوى الوزاري. ومع أننا بلد صغير بكل المقاييس، فقد سرنا كثيرا أن نكون قادرين على الاستجابة للدعوة الموجهة من المجتمع الدولي للتداول حول القضايا الأساسية المتعلقة بالسكان والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

من بين انجازات المؤتمر البارزة أنه أكد من جديد أهمية مواضيع المرأة، والحقوق الانجابية للمرأة، وصحة المرأة وتمكين المرأة، في جدول الأعمال العالمي. واعترف بأن الاستثمار في صحة المرأة وتعليمها وتمكينها، هو عنصر أساسي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتوافق الآراء حول برنامج العمل كان حقا النتيجة الرائعة التي حققها المؤتمر. وإن فيجي لتلتزم التزاما تاما بتحقيق الأهداف والمقاصد الواردة في برنامج العمل. ومع ذلك، فإننا في هذا الصدد نعتقد أن السياسة القائمة على الاعتماد الأكبر على الذات هي التي ستؤدي في نهاية المطاف الى أفضل النتائج الدائمة والبناءة على المستوى الوطني.

وفيجي تتقبل حقيقة أن نصيبا كبيرا من المسؤولية عن تنفيذ البرنامج يقع على عاتق الحكومات الوطنية. فالحكومات نفسها ستتحمل تقريبا ثلثي تكاليف تنفيذ برنامج العمل. وفي ظل هذه الخلفية ينضم وفدي الى الوفود الأخرى التي حثت البلدان الصناعية المتقدمة النمو على أن تقدم الدليل الملموس على التزامها بالبرنامج. كما نعتقد فيجي أن المنظمات غير الحكومية يمكنها أن تؤدي دورا حافزا في ضمان أن تظل منظومة الأمم المتحدة وفية للالتزامات المقطوعة في المؤتمر. وعلى الصعيد الوطني ستشجع فيجي على استمرار مساهمة المنظمات غير الحكومية والمجموعات المحلية في تحقيق أهداف مؤتمر القاهرة. كما أن الحكومات يمكنها أن تهيئ البيئات المؤاتية للمساعدة على تخفيف حدة الفقر وتعزيز العمالة، وخلق مجتمعات سكانية مستدامة وصحية. ومع ذلك فمن المعترف به بشكل متزايد أن الحكومات وحدها لا تستطيع القيام بكل شيء. وعلى القطاع الخاص كذلك أن يقوم بدور أكبر في هذا الائتلاف من أجل تنفيذ برنامج العمل.

إن البلدان الجزرية الصغيرة النامية تحتاج الى شراكة المجتمع الدولي ودعمه، اذا أريد لها أن تحصل على فرصة حقيقية لجعل برنامج العمل واقعا عمليا. وفي

وفي هذا الصدد، يتابع وفدي عن كذب المناقشة الجارية حاليا حول آليات تنفيذ برنامج العمل والمجلس التنفيذي المقبل لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

ويؤيد وفدي أن هناك حاجة الى قرار جماعي ومتناسق لوضع ترتيب مؤسسي فعال.

فهذا في الواقع شرط أساسي هام لنجاح تنفيذ برنامج العمل. وتطلع بابوا غينيا الجديدة الى العمل بالتعاون مع المجتمع الدولي للوفاء بالأهداف والتطلعات التي حددناها في القاهرة من أجل حياة أفضل لمواطنينا.

السيد سنيلولي (فيجي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسرني أن أخطب الجمعية العامة اليوم بشأن مسألة ذات أهمية كبرى لا لفيجي وحدها بل للعالم بأسره. إلا أنني قبل كل شيء أشرك الوفود الأخرى في ازجاء التهاني الى مصر حكومة وشعبا على استضافة مؤتمر من أنجح المؤتمرات. إن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، شكلا ومضمونا، قد أرسى معايير للامتياز لتقاس بها المؤتمرات الدولية الأخرى في المستقبل.

ومن دواعي سروري العظيم أيضا أن أعرب عن تقدير وفد بلادي للسيدة نفيس صادق، الأمينة العامة للمؤتمر. لقد أصبحت مشاركة السيدة نفيس صادق ومهاراتها القيادية الفريدة سمة مميزة لصندوق الأمم المتحدة للسكان؛ ولولا اسهامها الدينامي لما حقق مؤتمر القاهرة كل هذا النجاح

كما أتقدم بتهاني وفد بلادي الى صندوق الأمم المتحدة للسكان في عيده الخامس والعشرين. ولقد تشرفت فيجي، الى جانب بلدان أخرى، بتقديم قرار نوقش في هذه الجمعية بعينها منذ بضعة أسابيع يشيد بهذا الصندوق الذي يقع مقره بجنوب المحيط الهادئ في سوا عاصمة فيجي. كما أن فريق الدعم التقني للبرامج القطرية التابعة للصندوق لمنطقة المحيط الهادئ يوجد أيضا في فيجي. وهو واحد من الأفرقة القطرية الثمانية التي أنشأها الصندوق. وأغتنم هذه الفرصة أيضا لأجدد دعم حكومتي القوي للعمل القيم والدؤوب الذي يضطلع به المكتب الاقليمي للصندوق، وأشكر المنظمة على تزويدنا بفريق الدعم التقني.

ضغوطا أكبر على النظم الأيكولوجية الجزرية الهشة أصلا.

إن الأهداف الاجتماعية للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، كالتعليم والصحة والوصول العالمي الى الرعاية الصحية الانجابية وتنظيم الأسرة، أهداف تنهض بالمساواة الاجتماعية، لأنها تأخذ في اعتبارها الفوارق في المعاملة بين الجنسين وبين المناطق الجغرافية والتباينات الاجتماعية - الاقتصادية. وفي هذه المصنوفة المعقدة التي نحن بعيدون كل البعد عن فهمها بصورة كاملة، تتأثر عوامل كالفقر والعمالة والاندماج الاجتماعي. ولهذا نعتقد أنه قد يكون من المفيد تحديد المؤسسات الملائمة كنقاط مركزية، على الصعيدين الاقليمي والدولي، لتنسيق هذا العدد المذهل في بعض الأحيان من العمليات التي توجد عددا دائب التزايد من الاستراتيجيات الدولية التي يتمثل هدفها النهائي في تحسين حياة البشر.

إن الوقت ملائم الآن للتحرك قدما. وستتبع فيجي عن كثب الخطوات المتخذة لإعطاء جدول الأعمال المتفق عليه في المؤتمر تعبيرا وزخما عمليين. وفي هذه العملية، نشاطر في الرأي الذين يرون أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي يجب أن يؤدي دورا أساسيا في الرصد والتنسيق العامين للطرائق الكفيلة بتحقيق وعود القاهرة في مواعيدها. كما يؤيد وفدي الاقتراح الداعي الى أن تجري الجمعية استعراضا منتظما لتنفيذ برنامج العمل. ويجب على كل منا أن يبقى يقظا في هذه العملية. ونحن نعتزم المشاركة فيها بنشاط. إن يقظتنا المستمرة هي خير ضمان لنا بأن يصبح برنامج العمل برنامجا مجددا حقا.

وعلى المستوى دون الاقليمي ستسعى فيجي الى الدخول مع جيرانها في حوار نشط لزيادة استكشاف السبل التي تمكن أمانة محفل جنوب المحيط الهادئ من الاستجابة للتحديات التي يفرضها عليها برنامج العمل. ونعتقد أن المحفل، باعتباره منظمة دون اقليمية شاملة، يمكن أن يؤدي دورا فعلا في بناء القدرات وتقاسم وتبادل المعلومات والخبرات وتنسيق الاستجابات الملائمة بين المانحين والمتلقين. وإن لجنة جنوب المحيط الهادئ، بولايتها الخاصة في مجال الديموغرافيا، ستكون أيضا عاملا اقليميا أساسيا.

هذا الصدد تعتقد فيجي أن الفقرات ١٦ - ١٨ الى ١٦ - ٢٠ من برنامج العمل ستكون حاسمة في تقرير نجاح المؤتمر في الأجلين المتوسط والطويل. فمؤتمر القاهرة لم يكن سوى بداية عملية طويلة وشاملة. وكان محوريا في أنه اعترف اعترافا صريحا بالحاجة الى موارد مالية جديدة وازدادية. ومع ذلك، قد يكون من الخطأ الاعتقاد بأن منجزاته أصبحت فعلا في متناول أيدينا. فهي لن تتأتى قريبا ولا بسهولة، لأنها تتطلب جهدا كبيرا. وليس هناك شك في أن توفير الموارد المالية وتعبئتها في وقت مبكر سيكونان عنصرا حاسما في نجاح الأنشطة المضطلع بها على المستوى الوطني لبث الحياة في برنامج العمل.

وفي هذا الصدد، ستتابع فيجي عن كثب، الى جانب سائر أعضاء الأمم المتحدة، الجهود المقبلة التي سيبدلها مجتمع المانحين لترجمة أهداف المؤتمر الى واقع. وتعتقد فيجي أن المنظمات المالية الدولية، ومؤسسات بريتون وودز على وجه الخصوص، يجب أن تضطلع بالضرورة بدور استراتيجي في توفير البيئة المؤهلة التي تمكن الحكومات الوطنية من تحمل مسؤولية أكبر عند تنفيذ أهداف برنامج العمل. وسيوفر اجتماع لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، الذي سيعقد في وقت لاحق من هذا الشهر، فرصة ممتازة لتأكيد استعداد البلدان المتقدمة النمو للوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها في القاهرة. وتود فيجي أن تحث الحكومات التي اشتركت في إعلان امستردام لتحقيق حياة أفضل للأجيال المقبلة، على مضاعفة جهودها من أجل تخصيص موارد أكبر للبرامج السكانية لتلبية احتياجات ملايين الناس في البلدان النامية في ميدان الأنشطة السكانية.

سيظل برنامج العمل مخططا للعمل من أجل التنمية المستدامة في القرن المقبل. وبالنسبة لفيجي، بوصفها بلدا جزريا صغيرا ناميا، فإن الكثير مما ورد في البرنامج يرتبط بما انبثق عن ريو وبربادوس. كما سيكون لمؤتمرات كوبنهاغن وبيجينغ وأنقرة أثر هام على المبادئ الكامنة وراء توافق الآراء الذي أسفر عنه المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

إن تزايد حركة الانتقال الى الحضر ستكون له آثاره على كثافة السكان في المناطق الحضرية. وسيكون لهذه العمليات آثارها على الموائل الحضرية وستتفرض

إن الالتزامات التي تم التعهد بها انطلاقاً من روح القاهرة تتوقف الآن على توفر الإرادة اللازمة لتنفيذها لدى جميع الأطراف المدعوة إلى الاضطلاع بدور في ميدان لا شك في أنه يتسم بأهمية كبرى وألوية عالية بالنسبة لجميع الحكومات والمجتمعات.

لنتذكر أن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية قد عقد على وجه التحديد لمعالجة الشواغل السكانية من زاوية علاقتها بالنمو الاقتصادي المتواصل، والتنمية المستدامة، وتخفيف الفقر وتحقيق المساواة في المعاملة بين الجنسين، والصحة الانجابية. وكما قال الأمين العام في تقريره عن أعمال المنظمة، فإن هدف المؤتمر كان إيجاد:

"توافق آراء دولي بشأن خطة عمل لمدة عشرين عاماً تتطرق للقضايا السكانية بوصفها عنصراً لا غنى عنه من عناصر التنمية المستدامة" (A/49/1، الفقرة ٢٢٨) كما تم تحديدها في قمة الأرض، المعقودة في ريو دي جانيرو في عام ١٩٩٢.

وفي رأي الأمين العام ستسبب الآثار البرنامجية للمؤتمر مشاكل هامة في المستقبل. إذ أن من الواضح، كما هو الحال بالنسبة للمؤتمر العالمي للتنمية الاجتماعية الذي سيعقد في كوبنهاغن، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة الذي سيعقد في بيجين، ومؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية الذي سيعقد في اسطنبول - وهي الاجتماعات التي يشاطرها مؤتمر القاهرة الكثير من الأهداف - إن برنامج عمل القاهرة لن يكون قوة إيجابية ودينامية إلا إذا أبدت الحكومات والمجتمعات المحلية والقطاع غير الحكومي ومنظمة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي تصميمًا حقيقياً على ترجمة توصيات المؤتمر إلى تدابير إيجابية.

إن بنما بلد صغير من حيث المساحة والسكان، بالمقارنة مع البلدان المجاورة والبلدان الأخرى في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. ولكن القدر أراد أن يكون لدينا، بسبب موقعنا الجغرافي في ملتقى الاتصالات العالمية، سكان وشخصيات ومجموعات واعية مهتمة بمشاكل السكان. لقد ذهبت بنما إلى القاهرة ومعها تشخيص لقضايا السكان توصلت إليه السلطات الحكومية وممثلو المجتمع المدني.

ونعتقد أيضاً أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بصفة خاصة، بقدرته المعروفة تماماً في مجال صياغة المشاريع وإنجازها على المستوى الوطني، يمكن أن يضطلع بدور حيوي في اكمال وتعزيز أنشطة المؤسسات الإقليمية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مركز عمليات المحيط الهادئ التابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، الذي يقع مقره في بورت - فيلا، بغانواتو، هو المكان المناسب لإكمال أنشطة مركز "سوفيا" الإقليمي التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان، بالتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الجهات المعنية داخل منظومة الأمم المتحدة. ونعتقد أن المزيد من التعاون داخل المنطقة الإقليمية بين جميع هذه الهيئات أمر سيساعد على زيادة كفاءة الانجاز الكفؤ للمشاريع وعلى تعزيز فرص التنفيذ المبكر لبرنامج العمل على الصعيدين الوطني والإقليمي.

دعوني اختتم بذكر البديهي. فبدون الشراكة العالمية المتضافرة والمستدامة، لن يكون أمام برنامج العمل الذي أعد بمهارة في القاهرة، أي فرصة للنجاح. ومسؤوليتنا الجماعية هي إتاحة تقديم كل تشجيع ممكن لإنجاح هذا البرنامج الابتكاري. وإذا كان هناك أي شك على الإطلاق في أمر ترابطنا، فلقد جاء مؤتمر القاهرة مؤكداً بما لا يدع مجالاً للشك أن التعاون الدولي أمر حاسم في كفالة التنمية المستدامة، والسلم والأمن العالميين الدائمين. فلنكرس الآن مرة أخرى جهود جميع حكوماتنا لتحقيق أهداف المؤتمر.

السيد ايويكا (بنما) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): يود وفد بنما أن يشيد في الجمعية العامة بمنجزات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. لقد سنحت لحكومة بنما فرصة القيام بذلك في الجلسة الختامية لمؤتمر القاهرة، عندما تكلمت، بصفتها رئيساً للمجموعة الإقليمية، نيابة عن دول أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي. والآن يود وفد بنما أن يؤكد من جديد تقديره للعمل الذي أنجزه موظفو صندوق الأمم المتحدة للسكان، والمساعدة الدولية المقدمة لبلادنا وإعداد وتنفيذ المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. إن مهارات السيدة نضيس صادق، الأمينة العامة للمؤتمر والمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، والفريق العامل معها، قد تجلت أكثر فأكثر بنجاح هذا المؤتمر.

وعقدها ولايات ونتائج مرتبطة ارتباطا وثيقا بأولويات العالم المعاصر واحتياجاته العاجلة.

إن وفد بنما يعتقد أن المرحلة الأولى لبرنامج العمل ينبغي أن تتكون من وضع استراتيجية متكاملة لتقييم أثر البرامج الجارية حاليا والبرامج الوطنية الجديدة المستلزمة من مؤتمر القاهرة. ونحن نعتقد أيضا أن المطلوب هو نهج يضمن نشر البيانات المتصلة بالسكان على نطاق واسع. وعلى المستويين الوطني والإقليمي بوجه خاص، ينبغي توجيه خدمات المعلومات صوب تبادل الابتكارات الناجحة المتعلقة بالأساليب والمواد ونشرها على نطاق واسع بين الإخصائيين في مجال السكان.

وباختصار، إذا أرادت الأمم المتحدة أن تكفل نجاح برنامج العمل الذي اعتمده مؤتمر القاهرة فلا بد لها أن تعطي الأولوية لدعم وتعزيز المؤسسات الوطنية والإقليمية التي أثبتت، في أمريكا اللاتينية، جدارتها الفائقة في الميدان الديموغرافي بشكل خاص والعلوم الاجتماعية بشكل عام.

ويعتقد وفد بنما أنه إذا أريد تنفيذ برنامج العمل المعتمد في القاهرة فلا بد من تحديد الأولويات فيما بين الاستجابات المحتملة. وهنا، نحن نرى أن المشاكل المؤسسية التي تطرحها عملية التنفيذ يجب حسمها بطريقة تحمي علاقات الأمم المتحدة القائمة. ويعتقد وفد بلادي أن برنامج العمل يجب تنفيذه بالاشتراك مع جميع القطاعات التي لها صلة أو علاقة مع أهدافه واستراتيجياته التي ينتظر لها، وفقا لروح مؤتمر القاهرة - أكرر: وفقا لروح مؤتمر القاهرة - أن تسهم في تلبية الاحتياجات الانسانية وتطبيق معايير حقوق الانسان الفردية لكل رجل وامرأة وطفل في العالم.

السيد تشو (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبدأ بياني بالإعراب عن الشكر للمدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، السيدة نضيس صادق، وللعاملين معها على الأعمال التحضيرية المثلى للمؤتمر. ويعرب وفد بلادي أيضا عن امتنانه العميق لمصر، حكومة وشعبا، على الضيافة والحفاوة اللتين ساعدتا على ضمان نجاح المؤتمر.

ويود وفد بلادي أن ينتهز هذه الفرصة ليضم صوته الى الآراء التي أعرب عنها هذا الصباح السفير

واتساقا مع روح القاهرة، ستدعم بنما من الآن فصاعدا جميع الإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة فيما يتعلق بالسكان والتنمية والتي تفي بالشروط التالية: التماسك مع البرامج السابقة التي أثبتت فعاليتها؛ الجدوى وإمكانية تحقيقها في إطار الموارد المالية المخصصة لها؛ سمات التعاون التي تمكن الهيئات والبرامج من العمل معا لضمان تحقيق الأهداف؛ استكمال الاستراتيجية، لتمكين برنامج العمل المعتمد في القاهرة من التكيف بصورة مستمرة مع واقع العصر وموقع التطبيق؛ التوافق الإقليمي بأن تحظى التدايبير والمشاريع المختارة لكل منطقة بقبول الحكومات والمجتمعات المدنية في المناطق المعنية؛ مشاطرة الشعوب الحكمة من مبادئ وأهداف المشاريع - المشاريع التي يجب أن تتمشى مع القيم والهويات الوطنية والإقليمية.

إن الحكومات والمجتمعات المدنية تسلم بشرعية وضع استراتيجيات جديدة لمعالجة المشاكل الجديدة التي تقتضي حلولها أهدافا عالمية. وتفتقد هذه الاستراتيجيات والأهداف شرعيتها إذا كانت غير متمشية مع القيم والأهمية المتأصلة للهويات الثقافية.

هذه هي بعض العوامل التي رأى وفد بلادي أن من المناسب التأكيد عليها اليوم.

إن وفد بنما يدرك جيدا أنه نظرا للإطار الذي وضع فيه برنامج العمل فإن من الضرورة رسم مساره ليكون فعالا.

ويعتقد وفد بلادي أن الطريقة الأكثر حصافة هي العمل مع الأفراد والآليات التي أثبتت فعاليتها. ومن هم هؤلاء؟ ربما كانت الآليات القائمة، المحسنة والمعززة؟ أو ربما آليات جديدة بالتعاون مع الأفراد والهيكل القائمة؟ إننا بحاجة الى إيجاد أجوبة لهذه الأسئلة. إن حل المشكلة أمر حاسم بالنسبة لبرنامج العمل. وستوفر الإرادة السياسية والحكمة اللتان تحققان عادة أفضل النتائج، الحل الأفضل في هذه الحالة.

ولا بد للجمعية العامة والهيئات الرئيسية الأخرى في الأمم المتحدة أن تراعي دوما حقيقة أن المنظمة تعمل في ظل بيئة دولية متغيرة، باتت فيها الحلول المطلوبة على نحو عاجل، وإن للمؤتمرات التي يجري إعدادها

مورتي سفير إندونيسيا، والذي يركز فيه على إيجاد أسر صغيرة ومزدهرة. وتبين تجربة بلادي إن تنظيم الأسرة وتوفير الخدمات الصحية هما القوة الدافعة وراء التغييرات الإيجابية في الديناميات السكانية. وقد ثبت بوضوح أن تلك الأنواع من التدابير السكانية تحقق نموا اقتصاديا وتنمية اجتماعية متزايدتين، وهما يعدان في حد ذاتهما عاملين للاستقرار السكاني.

إن التحدي المباشر الذي يواجهنا حاليا هو تنفيذ برنامج العمل. وفي حين أن الغايات والأهداف المنصوص عليها في برنامج العمل عملية وقابلة للتحقيق، فحتى الخطط البنّاءة أكثر من غيرها يجب أن تدعم بموارد مالية وافية وإرادة سياسية من قبل البلدان.

ولا يمكن التوصل إلى تنفيذ برنامج العمل إلا من خلال التعاون الدولي. وإن مما يبعث على التشجيع أن نسمع أن البلدان المتقدمة النمو الأطراف والمنظمات الدولية الوثيقة الصلة قد أعلنت عن التزامها وعن خططها لزيادة الموارد المالية الخارجية لمساعدة البلدان النامية. إننا نشني على شتى العناصر، بما فيها الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية والأفراد، التي بدأت بالفعل العمل على تنفيذ الالتزامات التي قطعتها أثناء المؤتمر.

وينبغي للهيئات الوثيقة الصلة التابعة للأمم المتحدة أن تقوم بدور مركزي في تنفيذ برنامج العمل. وفي هذا الصدد، فمن الأمور الحاسمة أن يدعم وينسق عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان وشعبة السكان التابعة للأمانة العامة، ولجنة السكان، من أجل القيام بأنشطة المتابعة الفعالة.

وفيما يتعلق بتبادل الخبرات والدراية التقنية والأفكار فيما بين البلدان النامية بشأن برامج تنظيم الأسرة، فإنه يسرني أن أخبر الأعضاء بأن حكومتي وصندوق الأمم المتحدة للسكان يشتركان في رعاية ندوة عن السكان تعقد من ٢١ إلى ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ في سيول. وستركز الندوة على القضايا السكانية المتصلة بأوجه التفضيل بين الجنسين بالنسبة للأطفال في جنوب وشرق آسيا مما يسفر عن ارتفاع معدل قتل الرضع من الإناث وعدم التوازن في النسبة بين أعداد الذكور والإناث. وسيحضر هذه

العمامرة، الممثل الدائم للجزائر، بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧. إن بيانه الممتاز يعبر عن المواقف الأساسية لجمهورية كوريا فيما يتعلق بمسألة السكان.

إن وفد بلادي يرحب بحرارة باعتماد برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وأعتقد أن مؤتمر القاهرة لعام ١٩٩٤ يعطي المجتمع الدولي فرصة حقيقية للتعاون الوثيق في معالجة هذه الحالة العالمية الملحة حقا، لقد تم التوصل إلى الكثير من النتائج الملحوظة والإيجابية، مما جعل المؤتمر ناجحا نجاحا باهرا. ويرحب وفد بلادي بصفة خاصة بالالتزام القوي وروح التعاون اللذين سادا خلال المداولات ويسرا مناقشة مسائل كانت ستكون لولا ذلك حساسة ومشحونة سياسيا. ونأمل أن يزداد الزخم الذي ساد في القاهرة تسارعا وينتقل إلى المؤتمرات الدولية القادمة، بما في ذلك القمة العالمية للتنمية الاجتماعية والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة.

ويشارك وفدي في الرأي القائل بأن من أكثر نتائج المؤتمر إيجابية الإقرار الغالب بأن تمكين المرأة عامل حاسم في معالجة قضية السكان. إن إتاحة الفرص التعليمية والسياسية أمام المرأة، علاوة على هياكل الدعم القانوني والمؤسسي، سيفضي إلى تحسين وضعها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وهو ما سيسمح بدوره بأن تقوم بدور أبرز في قضايا السكان.

ومن الأوجه القوية الأخرى في البرنامج ذلك الفرع الذي يعالج تنظيم الأسرة والحقوق الإنجابية وخدماتها الصحية. إن توصيل المعلومات الضرورية إلى عموم السكان ليس بالمهمة السهلة، ولا يمكن إنجازها على الصعيد الوطني وحده. لذلك ينبغي أن تكون مشاركة القواعد الجماهيرية جزءا لا يتجزأ من التنفيذ الفعال لبرنامج العمل. وإن من المسؤوليات الأولية للحكومات أن تشجع القيادات المحلية والعناصر الرئيسية الأخرى على مستوى القواعد الجماهيرية في الكثير من القرى على التعريف بأهمية تنظيم الأسرة وخدمات الصحة الإنجابية.

وعلى مدى العقود الثلاثة الماضية، بذلت جمهورية كوريا جهودا كيما تجذب الاهتمام باستمرار إلى قضايا السكان من خلال وسائط الإعلام وحملات الإعلام الجماهيرية. كما استهلكت بلدي برنامجا سكانيا مماثلا لذلك الذي أشار إليه السيد ويسنو

ويعكس برنامج العمل الذي أقر في مؤتمر القاهرة توافق الآراء العريض الذي مهد الأرضية المشتركة في نطاق السكان والتنمية. لقد ظهرت هذه الحاجة منذ المؤتمر العالمي للسكان في بوخارست في ١٩٧٤ والمؤتمر الدولي المعني بالسكان في مكسيكو سيتي في ١٩٨٤، وقد أشار إلى ذلك الكثيرون ممن سبقوني في الكلام.

ومن الأمور ذات الأهمية الحاسمة ما أعرب عنه خلال المؤتمر من وعي بأن تنفيذ التوصيات الواردة في برنامج العمل من الحقوق السيادية لكل بلد. ومن المهم أيضا على حد سواء الالتزام بتوفير حقوق الإنسان المعترف بها دوليا.

وستعتمد نتائج المؤتمر إلى حد كبير على الأعمال المحددة التي ينبغي الشروع فيها نتيجة لبرنامج العمل. ويضم البرنامج أنشطة على الصعيد الدولي وكذلك على الصعيد الوطني. لذلك فإن العملية لا تنطوي على مشاركة الحكومات والمجتمع الدولي فقط، وإنما أيضا على مشاركة المجتمعات المحلية والقطاع غير الحكومي وسائر من يعينهم الأمر من المنظمات الأخرى والأفراد.

ومن الممكن القول بأنه لم يكن لمجموعة بمفردها تأثير عميق في عملية المؤتمر بمثابة كان للقطاع غير الحكومي. فقد ساهم آلاف من ممثلي المنظمات غير الحكومية بخبرتهم والتزامهم بأهداف المؤتمر. وينبغي لنا أن نبحث عن طرق عملية لزيادة توسيع مشاركة المنظمات غير الحكومية ولاسيما في الأنشطة الممولة من صندوق الأمم المتحدة للسكان.

إننا نعتقد بقوة أنه يجب كذلك تدعيم التعاون والتضامن ما بين الوكالات وما بين القطاعات في مجال السكان. ونحن نقدر حق التقدير الدور الذي قام به صندوق الأمم المتحدة للسكان وشعبة السكان التابعة للأمم المتحدة، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأغذية العالمي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والبنك الدولي، وبنوك التنمية الإقليمية واللجان الإقليمية للأمم

الحلقة الدراسية عدد من البلدان الآسيوية بغرض تشاطر الخبرات الوثيقة الصلة والاشتراك في التماس حلول قابلة للتنفيذ.

وقد علقت جمهورية كوريا أهمية كبيرة على القضايا السكانية طوال عملية تنميتها بأكملها، وارتأت أن تشغل قضية السكان دوما جوهر استراتيجيتها الإنمائية. وإننا نشارك تماما في الاعتقاد بأنه كيما تكون التنمية ناجحة ومستدامة، فإنه يجب النظر في قضايا السكان باعتبارها جزءا لا يتجزأ من أي استراتيجية إنمائية وطنية.

السيد فورونيسكي (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أولا أن أشكر السيدة نفيس صادق الأمين العام للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عقد في القاهرة في ١٩٩٤، على الدور البالغ النشاط الذي قامت به في عملية الإعداد للمؤتمر، وكذلك خلال المؤتمر نفسه. إننا على اقتناع بأن السيدة صادق ستواصل أيضا تقديم التوجيه الملائم في متابعة المؤتمر.

وأود الإعراب عن تقديرنا المخلص لحكومة مصر التي هيأت الظروف الممتازة لهذا التجمع الهائل. ونتوجه بالشكر أيضا إلى الأمانة العامة على التقرير الشامل الوارد في الوثيقة (A/CONF.171/13 و Add.1).

لقد نجح مؤتمر القاهرة في إلقاء الضوء على العلاقات المتبادلة المتعددة الأوجه ما بين السكان والنمو الاقتصادي المستديم والتنمية المستدامة والإنجازات في تعليم المرأة ووضعها الاقتصادي وتمكينها. لقد تابع المؤتمر الدولي للسكان والتنمية أحداثا هامة أخرى وبنى عليها، مثل مؤتمر القمة العالمية من أجل الطفل ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، والمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي عقد في فيينا، والمؤتمر العالمي للحد من الكوارث الطبيعية والمؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للبدلان الجزرية الصغيرة النامية.

وفي نفس الوقت، فقد يكون من المتوقع أن تؤثر نتائج مؤتمر القاهرة على مؤتمرات رئيسية أخرى في ١٩٩٥ و ١٩٩٦ مثل القمة العالمية للتنمية الاجتماعية والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ومؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني).

وتعرب الحكومة البولندية عن ارتياحها لأن التوصيات الحاسمة لمؤتمر السكان الأوروبي، الذي عقد في جنيف في آذار/مارس ١٩٩٣، واردة بالفعل في برنامج عمل القاهرة. وفي رأينا أن توصية المؤتمر الأوروبي الخاصة رقم ٤٩، جديدة باهتمام خاص. فهي تدعو إلى وضع بل وتنفيذ استراتيجية منسقة لمساعدة البلدان التي تمر بمرحلة انتقال في مجال الصحة التناسلية بما في ذلك تنظيم الأسرة. وهذا يتعلق أيضا بالمساعدة في تنفيذ عمليات الإصلاح في النظم الصحية وفي ميدان الهجرة.

المتحدة. وسنكون ممتنين لهم إذا ما واصلوا الاشتراك في عملية متابعة مؤتمر القاهرة لعام ١٩٩٤.

ووفقا لبرنامج العمل، ستواصل البلدان المعنية ذاتها تغطية ثلثي النفقات. أما الثلث المتبقي فسيتم الحصول عليه من جانب المجتمع الدولي. وهذا ينطوي ضمنا على الحاجة إلى موارد إضافية لدعم البرامج التي تتناول أهداف التنمية والسكان. ويجب أن تكون المساعدة الدولية مركزة على البلدان التي يكون فيها البون شاسعا للغاية بين حالتها الراهنة وبين أهداف المؤتمر الدولي لعام ٢٠١٥.

لقد شهد العقد الحالي نسبة دينامية لم يسبق لها مثيل في النمو السكاني مما يجعل لزاما علينا أن نتخذ إجراء ملموسا فيما يتعلق بمعدل هذا النمو، على الصعيد العالمي وأيضا في مناطق العالم كلا على حدة. ففي حالات عديدة، يعاني السكان من أوجه عجز في الغذاء والماء، وعجز في الإسكان، وبطالة، وافتقار إلى الخدمات الصحية الكافية. ولا تزال الهجرة مستمرة بأعداد كبيرة داخليا وعبر الحدود على حد سواء. وقد بدأت البيئة الطبيعية تتعرض للخطر على نحو كبير. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يظل غير مبال بهذه الظواهر.

وبولندا، كبلد يمر بمرحلة انتقال، عليها أن تواجه الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن الإصلاح الجاري على نحو منتظم. فالصعوبات الاقتصادية التي يواجهها البلد تؤثر على العمليات الديموغرافية والاجتماعية، كما يظهر ذلك في البطالة المتزايدة والصعوبات في الحصول على الخدمات الصحية. ويشكل الوضع غير المرضي للصحة في مجتمعنا مشكلة اقتصادية وديموغرافية كبيرة، نظرا لارتفاع معدلات الوفيات والإصابة بالأمراض. كما تتمثل التهديدات الرئيسية لصحة الإنسان في بولندا في أمراض الدورة الدموية، والسرطان، والجروح والتسمم، التي تشكل مجتمعة ٨٠ في المائة من نسبة الوفيات. وما زال معدل وفيات الأطفال مرتفعا، ولو أنه انخفض في الآونة الأخيرة. أما معدل متوسط العمر، خاصة بين الذكور، فهو آخذ في الانخفاض نتيجة للظروف الصحية المتردية وارتفاع معدلات الوفيات. ومن المفترض أن الإخفاق في حل مشكلة البطالة، التي تبلغ الآن ١٧ في المائة من إجمالي القوى العاملة، من شأنه أن يزيد من الضغوط المؤدية إلى الهجرة إلى الخارج.

ونعتقد أن النشاط والدينامية اللذين ظهرا في الأعمال التحضيرية لمؤتمر القاهرة وفي المؤتمر نفسه سيستمران. ويتعين على الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي الوفاء بمسؤولياتهما في توفير التنسيق والإرشاد على مستوى المنظومة بأسرها في رصد تنفيذ برنامج العمل وفي تقديم التوصيات في هذا المضمون. ويجب أن يؤخذ في الحسبان أيضا إنشاء نظام أكثر تماسكا لتقديم التقارير، مع مراعاة إجراءات إعداد التقارير المطلوبة في متابعة المؤتمرات الدولية الأخرى.

يعد برنامج العمل هذا - مقارنة بأية وثيقة سابقة خاصة بالسكان والتنمية - مفصلا في تحليلاته، محددًا في أهدافه، دقيقًا في توصياته، شفافًا في منهجيته. وعلينا أن نكون شاكرين لمنظومة الأمم المتحدة ككل، ولصندوق الأمم المتحدة للسكان بصفة خاصة، على استعدادهما لتقديم كل ما نحتاج إليه من مشورة ومساعدة. وسنبذل قصارى جهدنا كيما نكفل أن تصبح الاتفاقات التي أبرمت في القاهرة حقيقة واقعة. وهذا التحدي يمكن مواجهته بشرط أن يتوافر التضامن الإنساني والتفاهم المتبادل والتسامح إزاء الاختلافات.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٥.